مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٦٤

الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشو
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تشكيل القوات الاستراتيجية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تشكيل القوات الاستراتيجية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بنغلاديش إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وخلال هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يلقيها السيد لاكروا وممثلا بنغلاديش وكندا.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمجلس الأمن على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن تشكيل القوات الاستراتيجية. وهذه هي المرة الأولى التي يكرس فيها المجلس إحدى جلساته لهذا الموضوع، وتعقب مناقشة اليوم اعتماد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي أظهر التزام المجلس القوي بتشكيل القوات الاستراتيجية، بوصفه أحد العناصر الأساسية في إصلاح عمليات حفظ السلام.

ويشكل توفير الأفراد النظاميين ووحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام مهمة هائلة ومضنية. وهي تعني توليد وتناوب أكثر من ٣٠٠ وحدة، بما في ذلك أكثر من ٧٦ كتيبة مشاة، مع عشرات الآلاف من القوات وأفراد الشرطة من أكثر من ١٢٠ بلدا، مع اختيار ونشر عدة آلاف من فرادى الموظفين، وأفراد الشرطة طوال السنة. ويتم ذلك من خلال فريق صغير من الضباط المتفانين، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لهم.

وقامت العشرات من الدول الأعضاء باستثمارات ضخمة في قدراتها الخاصة بحفظ السلام في الأمم المتحدة، من خلال تحسين المعدات والتدريب ومستويات التأهب. وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء، وإنني أتطلع إلى سماع المزيد اليوم بشأن الكيفية التي يمكننا من خلالها مواصلة تعميق تلك الشراكة المثمرة.

(تكلم بالفرنسية)

قدم الأمين العام خلال شهر نيسان/أبريل، عرضا موجزا لما ينبغي أن تكون عليه عمليات حفظ السلام، ويتجلى في أن تتكيف بدرجة أكبر، وأن تكون أكثر مرونة واستعدادا، للاستجابة السريعة وباقتدار للاحتياجات الميدانية، من خلال الكفاءات القوية التي تدعمها، والمعدات الجيدة، استنادا إلى الولاية التي خولها لها المجلس. ويشكل تشكيل القوات الاستراتيجية، أداة لتنفيذ تلك الرؤية. وينطوي على عملية تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وإحالتها بشكل هادف وبصورة مستدامة إلى الدول الأعضاء التي قد تكون قادرة على تلبية تلك الاحتياجات.

وأدت المناسبات الرفيعة المستوى التي بدأت مع مؤتمر القمة الأول المعني بحفظ السلام في عام ٢٠١٤ وإنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها في عام ٢٠١٥، دورا حاسما في ذلك الجهد. وعملت الخلية بشكل وثيق مع المنظمين المشاركين، ومع سائر الدول الأعضاء فيما يخص تنظيم مؤتمر قمة رؤساء الدول والاجتماعات الوزارية التي عقدت في

لندن وباريس. وبطبيعة الحال، فإننا نترقب بفارغ الصبر اجتماع فانكوفر.

ومنذ البداية، جمعت تلك المناسبات الكبرى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وولدت زخما. وشاركت مختلف الدول التي تمثل جميع المجموعات الإقليمية، في تلك المناسبات، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وأتاحت لنا الاجتماعات اللاحقة بين رؤساء الدول والشرطة، تعزيز التزامنا أمام الدول الأعضاء.

وليس من قبيل المبالغة القول إن رؤساء الدول، ورؤساء الحكومات، ووزراء الدفاع، والقوات المسلحة وقوات الشرطة في جميع أنحاء العالم، لم يشاركوا أبدا بهذا الشكل دعما لعمليات حفظ السلام. وقد أتاحت الالتزامات والتعهدات اللاحقة، سد الثغرات في قدرات البعثات الحالية، وتعزيز بعض البعثات، ومواجهة أي عمليات انتشار جديدة، قررها المجلس أو سيقررها في المستقبل.

وفي لندن، شهد النظام أول تعهدات بالإسهام، للوحدات القابلة للنشر بسرعة. ويحدد البيان الختامي، الذي أقرته ٦٣ دولة عضوا، أهدافنا الجديدة لعام ٢٠١٧ وبعده. وفي باريس، جرى النظر في الاحتياجات المحددة لعمليات حفظ السلام في المناطق الناطقة بالفرنسية، وجرى التعهد بالتزامات تقديم المزيد من الناطقين بالفرنسية من القوات العسكرية وأفراد الشرطة. ومثّل إنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام، عاملا حاسما في نهجنا الجديد لتشكيل القوات الاستراتيجية. ويتم تحديث النظام باستمرار، مما يمكننا من فهم أي الوحدات متاحة عن طريق إجراء التقييم والزيارات الاستشارية، والتوصل إلى فهم أفضل لمستويات تأهبها، والقدرة على الانتشار.

وقمنا منذ شهر آذار/مارس ٢٠١٦، بـ ٣٩ زيارة تقييم لـ ١٠٥ وحدات، قابلة للانتشار. إن تلك الزيارات لا تمكّن فقط من تحديد أي الوحدات أكثر ملاءمة لبعض العمليات، بل تشرح أيضا بشكل مفصل للدول المساهمة، المعايير والخصائص التقنية المتوقعة.

وإن حواراً كهذا ضروري أيضا كجزء من الاستراتيجية العامة لتحسين السلوك والانضباط للأفراد المنتشرين، ولا سيما كجزء من الاستراتيجية الرامية إلى منع الإعتداء والاستغلال الجنسيين ومكافحتهما.

وفي بعض الأحيان، من الممكن لتلك الزيارات أيضاً أن توفر مساهمات إضافية، مثل إلحاق طائرات عمودية أردنية ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أو تحديد مجالات ذات أولوية لإجراء تحسينات مع الدول المساهمة. ويدعو القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الأمين العام إلى تقديم تقرير عن آليات معالجة الثغرات في مجال القدرات، وسوف نغتنم الفرصة اليوم لإظهار كيفية القيام بذلك، وعرض بعض السبل لتحسين تنسيق الجهود المبذولة في مجالي التدريب وبناء القدرات.

ولقد عمدت ٨١ دولة عضواً حتى الآن إلى توفير المساهمات لنظام تأهب قدرات حفظ السلام، الأمر الذي يشكل نجاحاً باهراً بعد مرور مجرد سنتين على إنشائه. وتمّ بالفعل نشر تسع وعشرين وحدة من وحدات نظام التأهب في البعثات، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي الأسابيع الأخيرة، تلقينا تعهدات جديدة بتقديم مساهمات، جاء آخرها باسم الصين وألمانيا. وإنني ممتن جداً لهذين البلدين.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أحد الأهداف الرئيسية لجهودنا الآيلة إلى تشكيل قوات استراتيجية هو تيسير المزيد من عمليات الانتشار السريع للقدرات النظامية في الميدان. والانتشار السريع عملية مكلفة

ومعقدة وصعبة تتطلب التزام المساهمين، وكذلك البلد المضيف والبلدان المجاورة. وفي الأسابيع والأشهر التي تمر ابتداء من إنشاء الولاية حتى تبلغ البعثة الحد الأدنى من قدرتها التشغيلية، يمكن فقدان الأرواح وتقويض مصداقيتنا منذ البداية. وثمة آثار مالية تترتب على الانتشار في إطار الجداول الزمنية لأمد بعيد، لأن انتشار عملية ما لحفظ السلام في تاريخ متأخر جداً سيخلّف وضعاً أكثر استعصاء على الحل، وربما يحتاج إلى إطالة أمد تلك البعثة.

وبدعم من الدول الأعضاء وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، ما فتئنا نحرز تقدماً كبيراً نحو المزيد من الانتشار السريع. ومن الأمثلة الحديثة أننا استبدلنا كتيبة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت تواجه مسائل تتعلق بالسلوك والانضباط بثلاث وحدات مختلفة في أقل من ٦٠ يوماً، اثنتان منها كانتا مسجلتين في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. ونحن ممتنون جداً للبلدان التي ساهمت بتقديم تلك الوحدات. كما وافقت الدول الأعضاء في وقت سابق من هذا العام على أن تتلقى الوحدات المقبولة لدى نظام التأهب تعويضاً مالياً للحفاظ على جاهزية معداتها الرئيسية أثناء انتظارها للقيام بالانتشار السريع.

ويسرني القول إنه جاءنا مؤخراً ما يكفي من التعهدات للوفاء تقريباً بجميع متطلبات لواء طليعي يتألف من ٤ ٠٠٠ جندي وشرطي للفترة المتبقية من عام ٢٠١٧ والنصف الأول من العام المقبل. ونحن ننوي إجراء تدريب للموظفين الرئيسيين على الانتشار السريع ولأفراد الأمم المتحدة الرئيسيين من أجل مواصلة تعزيز قدرتنا على الاستجابة مستقبلاً لعمليات الانتشار السريع في المنطقة. ونحن عاكفون أيضاً على وضع مفهوم شامل للانتشار السريع وما يتصل به من مواد التدريب التي تجمع بين جميع أفراد الشرطة المدنية والشرطة العسكرية وعناصر الدعم الذين يحتاجهم الانتشار السريع.

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في العامين الماضيين، لا نزال بحاجة إلى عدد من القدرات المتخصصة، ولا سيما بسبب النقص الموجود في الامدادات المتعلقة بالعوامل المساعدة ذات القيمة العالية، مثل الطائرات العمودية، وقوات الرد السريع، ووحدات التخلص من الذخائر المتفجرة، مع التدريب في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وسرايا الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. والتبرع لنظام التأهب بتلك الأنواع من الوحدات هو موضع ترحيب، وإنما نحن في أمسّ الحاجة إليها في أصعب بعثاتنا تحديداً. وأشعر كذلك بخيبة أمل إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافنا المتعلقة بحفظة السلام من الإناث، ويحدوني أمل كبير في أن تحضر الدول الأعضاء اجتماع وزراء الدفاع في فانكوفر الذي سينعقد في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تتقدم بتعهدات ومقترحات ملموسة في هذا الشأن.

وثمة شيء تعلمناه وهو أن تشكيل القوات الاستراتيجية يتعين أن يرتبط على نحو أفضل بالتخطيط للقوة العاملة في كل بعثة، الأمر الذي يحتاج أيضاً إلى تحسين. والمؤتمر الذي انعقد في أيار/مايو حول تشكيل القوة الاستراتيجية المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في مالي كان معلماً هاماً في هذا الصدد. فقد ناقشت الدول الأعضاء خططها المعنية بتقديم التبرعات المستقبلية إلى مالي، والشراكات المحتملة في مجال القدرات الهامة. ويحدونا الأمل أن نبني على ذلك الجهد الجديد الرامي إلى إيجاد سبل مبتكرة لسد الثغرات الأكثر استعصاء، بما في ذلك السماح للبلدان المساهمة بقوات بالتناوب في مجال القدرات النادرة. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مقدرتنا الابتكارية، سنحتاج إلى الدول الأعضاء للمساهمة في توفير القدرات الجديدة والمساعدة على تقاسم الأعباء، ولا سيما في مالي، وخاصة في أشد المناطق التي يعوزها الاستقرار.

إن مجلس الأمن له دور حاسم الأهمية في مساعدتنا على تلبية القدرات التي تتطلبها بعثاتنا. وثمة عدد من أعضاء المجلس

الدائمين والمنتخبين وافقوا على استضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى، والتعهد بالقدرات الجديدة وإعدادها، وتوفير التدريب والدعم في مجال بناء القدرات، وتقديم الدعم المالي والسياسي المباشر لجهودنا في تشكيل قواتنا الاستراتيجية. وهذا يتسق تماماً مع الدعوة إلى دور أكثر نشاطا للمجلس ذاته في تشكيل القوات، وأنا أرحب بذلك ترحيباً شديداً.

كما أشجع أعضاء المجلس على التقدم بمساهمات ابتكارية جديدة، بما في ذلك من خلال توفير التدريب المصمّم بشكل خاص والمستدام، وبذل الجهود لبناء القدرات من أجل معالجة الثغرات المتعلقة بقدراتنا في الأجلين المتوسط والبعيد. والشراكة الثلاثية بين اليابان والعديد من البلدان الأفريقية المساهمة بقوات مثال جيد على هذا النوع من المبادرات، ونحن نشجع بقوة على المزيد من شراكات كهذه. وهناك عدد إضافي من السبل التي يمكن للمجلس عن طريقها أن يساعدنا على تحقيق احتياجاتنا المتعلقة بالقدرات، وسأشير إلى أربعة منها.

أولاً، يمكن للمجلس أن يأخذ في الاعتبار الثغرات الحالية أو المحتملة في مجال القدرات عند إعداد الولايات أو تجديدها، مثل تلك القائمة في بعثة الأمم المتحدة في مالي. وينبغي أن يتم ذلك بالتشاور الوثيق معنا، وهو أمر هام بالنسبة إلى ادارة التوقعات. وسوف تمكّننا الولايات الواضحة وذات الأولوية من توجيه الارشادات وتقييم أداء القدرات النظامية بشكل أفضل.

ثانياً، إن التحديات المتعلقة بانتشار القدرات في الوقت المناسب، ولا سيما بخصوص بعثات مثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كثيراً ما ترتبط بموافقة الحكومة المضيفة والقدرة التي تمتلكها. وينبغي لأعضاء المجلس أن ينخرطوا في العمل بصورة جماعية وفردية لكفالة أن تمتثل الحكومات المضيفة امتثالاً كاملاً لاتفاقات مركز البعثات، وأن يتصرف المجلس وفقاً لذلك عندما تكون الحكومات المضيفة مقصّرة.

ثالثاً، إن تشكيل القوات الاستراتيجية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأداء. وتتصف قيادة المجلس بالأهمية في كفالة التنفيذ الكامل لمتطلباتنا من حيث الأداء والتدريب والسلوك. وفي الحالات التي يجب أن تُتخذ فيها الاجراءات لمعالجة التقصير في الأداء أو سوء السلوك، فإن الأمانة العامة تعتمد على الدعم الثابت من أعضاء المجلس.

أخيراً، ألتمس دعم المجلس لجهودنا الرامية إلى تعزيز ثقافة التحسين والتكيّف باستمرار من خلال تشكيل القوات الاستراتيجية وغيرها من جهود الإصلاح. ونحن نهدف إلى إيجاد حلقة حميدة لتحسين الأداء عن طريق القيام بزيارات تقييمية واستشارية، وإجراء تقييمات منتظمة للأداء الميداني، والتخطيط على نحو أفضل لعمليات التناوب ونشر القدرات الجديدة، والتدريب، والتحسينات في مجال بناء القدرات. وسوف نفعل كل ذلك معاً، من خلال العمل الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة.

إن تشكيل القوات الاستراتيجية لهو مبادرة هامة وإن كانت جديدة نسبياً. وإنني على ثقة بأنها سوف تساعدنا على تحسين قدراتنا النظامية إلى درجة كبيرة مع مرور الزمن. وينبغي عدم اعتبار ذلك سوى جزء من جهد أوسع نطاقاً تبذله الأمانة العامة لجعل عمليات حفظ السلام أداة للمجتمع الدولي أكثر كفاءة وفعالية ومساءلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن خالص الشكر على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية بشأن تشكيل القوات الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، استضافت بنغلاديش الاجتماع التحضيري لاجتماع وزراء الدفاع المقبل في فانكوفر خلال تشرين الثاني/نوفمبر، مع التركيز على موضوع التعهدات الذكية المبتكرة. وكان الاجتماع فرصة لاستعراض التعهدات التي سبق أن قدمتها الدول الأعضاء لمعالجة الثغرات التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال القدرات، ولا سيما تلك البعثات التي تعمل في بعض البيئات الصعبة. وأعتقد أن زميلي الكندي سوف يذكر مزيداً من التفاصيل في هذا الشأن. واسمحوا لي مجرد القول إن فكرة التعهدات الذكية تحمل وعداً كبيراً، لكنها تحتاج إلى مزيد من المداولات في ما بين الدول الأعضاء لتحديد الفرص المناسبة.

والتحديات المتعلقة بتشكيل القوات والانتشار السريع ما فتئت قيد المناقشة منذ بعض الوقت. وقد تقدمت على غيرها بشكل مناسب في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/446). إذ سلّط الفريق الضوء على صعوبة توفير ما يكفي من القوات الميدانية بالسرعة الكافية، واستمرار الاعتماد على القدرات النظامية التي تفتقر أو تكاد إلى قدرات التشغيل المتبادل، والتي تتسم بضعف القيادة والتحكم. ونود أن نكرر الكلام على أهمية معالجة كل جانب من تلك التحديات. وفي جهودنا الرامية إلى إيجاد إجابات تتعلق بتشكيل القوات، ينبغي ألاّ نفقد التركيز على المسائل المتصلة بالموارد الكافية لبعثات حفظ السلام، وهيكل القيادة والتحكم الفعال داخل البعثات.

والمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي نظمتها الرئاسة الإثيوبية في الشهر الماضي (انظر S/PV.8051)، والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) الذي اتخذه المجلس في تلك المناسبة، أكّدا من جديد على دعم ملاحظات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والتوصيات الصادرة عنه.

وأكدت المناقشة كذلك على أهمية أن تكون البعثات جيدة التجهيز بالأفراد والمعدات ومجموعات المهارات المناسبة من أجل الاستجابة للولايات المتزايدة التعقيد والمتعددة الأبعاد لحفظ السلام. ولكونها في مقدمة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، مافتت بنغلاديش تشارك بصفة خاصة في تلك المناقشات الجارية. ويشجعنا إذ نلاحظ أن مسألة تشكيل القوات والنشر السريع قد حددت بوصفها أحد المجالات التي يُحرز فيها تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

وقد طرحنا مرارا مسألة مناقشة القضايا المتعلقة بتشكيل القوات الاستراتيجية في إطار المشاورات الثلاثية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة. وإنشاء نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام، الذي حل محل نظام الترتيبات الاحتياطية، كان يهدف إلى إرساء منهاج عمل شامل لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والأمانة العامة من أجل الوفاء بالتعهدات التي قطعتها الدول الأعضاء. ومن جانبنا، فقد بذلنا جهوداً من أجل التكيف بسهولة مع الترتيب الجديد، وربما كانت بنغلاديش أول دولة عضو سجلت ١٣ وحدة و ٥٠ مراقباً وموظفاً في نظام تأهب قدرات حفظ السلام.

ولتوضيح ذلك، من قواتنا المسلحة. سجلنا كتيبة مشاة واحدة، وسرية هندسية، ومستشفى واحد من المستوى ٢، وسرية إشارة واحدة، وسرية نقل. ومن قواتنا البحرية، سجلنا وحدة نهرية واحدة، ووحدتين بحريتين من فرقاطة وسفن خفر سواحل، ووحدة لعمليات الموانئ وغيرها. ومن قواتنا الجوية، قدمنا وحدة مخصصة للخدمات الجوية مؤلفة من ثلاث طائرات عمودية من طراز Bell-212، وأخيرا، قدمنا وحدتين من الشرطة المشكلة.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا أيضاً عدداً من التعهدات غير الرسمية الإضافية. ونتطلع إلى الإعلان عن المزيد من التعهدات خلال اجتماع وزراء الدفاع في فانكوفر. وقد أشرنا أيضاً إلى أنه قد يمكننا نشر بعض وحداتنا على مستوى الانتشار السريع

في غضون أقل من ٦٠ يوماً. وقد اتخذنا نهجاً مبدئياً لتدريب حفظة السلام المحتملين على حماية المدنيين، ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ضمن مجموعة من المسائل ذات الأولوية.

ولقد أحطنا علماً على النحو الواجب بإنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية داخل إدارة عمليات حفظ السلام، والتأكيد، في سياق التقرير السنوي للعام الماضي (A/70/19) للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، على الحاجة إلى تعزيز المشاورات المسبقة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن المبادرات الرئيسية من هذا القبيل. ووفدنا أقام علاقة عمل سليمة مع تلك الخلية ويعمل حتى الآن في شراكة وثيقة في تيسير بعثات التقييم التي توفدها إدارة عمليات حفظ السلام إلى بنغلاديش من أجل التأكد من نشر الوحدات المسجلة لدينا ومن حالة تدريبها.

إن مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام المعقود في عام ٢٠١٥، الذي كان لنا شرف استضافته المشتركة، كان معلماً بارزاً في مجال تشكيل القوات الاستراتيجية. فقد ساعد على تقديم تعهدات من الدول الأعضاء بقوامها أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين، فضلاً عن عناصر التمكين الأساسية، بما في ذلك المروحيات والأعمال الهندسية ووحدات اللوجستيات والنقل. واستمر الزخم المطرد خلال اجتماع وزراء الدفاع في لندن في العام الماضي، والآن في اجتماع فانكوفر، المقرر عقده في الشهر المقبل.

ونحن نشجع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما في ذلك أعضاء المجلس، للتعرف على الاحتياجات الحالية والناشئة من القدرات النظامية المستكملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتصميم تعهداتها الأخرى بناء على ذلك. وهناك ثغرات حرجة خاصة في بعثات بعينها، منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، ينبغي معالجتها من أجل الاستجابة للظروف الصعبة السائدة في البعثتين الأوليين وفعالية إدارة المرحلة الانتقالية في حالة الأخيرة.

إن الولايات الواقعية والمتعاقبة ذات الأولويات المحددة التي نحث المجلس على تصميمها ومتابعتها استجابة لتطور الحقائق على الأرض لن تكون قادرة على تحقيق النتائج إلا إذا قابلتها تلبية الاحتياجات من القدرات والموارد على نحو كاف. وربما يكون من المستصوب إعادة النظر في معايير التقييم الحالية والتواتر والاتساق بالنسبة لنظام تأهب قدرات حفظ السلام للتأكد من أن التعهدات المسجلة ما زال يمكن نشرها في أي وقت.

والنطاق المأذون به لنظام قدرات التأهب لحفظ السلام قد يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان ذات القدرات المحدودة أو المتخصصة المحتمل مساهمتها بقوات وأفراد شرطة. وذلك أمر يستحق المزيد من النظر إذا كانت ترتيبات السداد الحالية للوحدات والقدرات على مستوى النشر السريع قابلة للاستمرار في الأجلين المتوسط والطويل. وسيكون من المهم لأعضاء المجلس أن يحصلوا على تصورات مباشرة بشأن الثغرات والتحديات الماثلة على أرض الواقع أثناء بعثاتهم الميدانية.

أما مسألة المشاركة المعززة من جانب حفظة السلام الإناث فهي تشكل جزءا أساسياً من استراتيجية تشكيل القوات. والأمم المتحدة تسعى إلى زيادة مشاركة الإناث بنسبة ١٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٧– وتلك مبادرة نؤيدها مبدئياً – لكن، كما تبين في سياقنا الوطني، فإن القول أسهل من الفعل. وبنغلاديش قدمت إسهامات متواصلة في شكل وحدات الشرطة المشكلة كلها من الإناث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي.

بيد أنه على الرغم من الدفعة القوية من القيادة السياسية، لم نتمكن من بلوغ هدفنا المستهدف مع فرادى ضباط الأركان والمراقبين. وقواتنا المسلحة والشرطة ستبقي هذه المسألة قيد النظر،

خصوصاً بسبب التزامنا التقليدي ببرنامج المرأة والسلام والأمن. ونتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة خلال المناقشة المفتوحة التي سيعقدها المجلس افي وقت لاحق من هذا الشهر.

ومسألة المهارات اللغوية لحفظة السلام جرت مناقشتها في اجتماع وزراء الدفاع في باريس مع التركيز على مسارح العمليات الناطقة بالفرنسية. وكمشارك في استضافة الاجتماع، جددت بنغلاديش التعهدات المقدمة لتطوير المهارات اللغوية لقواتنا وأفراد الشرطة على وجه الخصوص. ولعل هذا يكون مجالا يمكن أن تؤدي فيه التعهدات الذكية، بما في ذلك في شكل التعاون بين بلدان الجنوب، إلى تحقيق نتائج ملموسة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس على استمرار الالتزامات من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على حشد قوتنا والقدرات اللازمة للوفاء بالولايات المسندة إلى بعثات حفظ السلام. وبالتالي، فإننا نتوقع من المجلس أن يظل مهتماً ومتجاوباً مع اقتراحاتنا وشواغلنا وضمان أن تتناسب الموارد والدعم من جانب جميع الأطراف المعنيةمع الولايات المسندة من أجل تمهيد السبيل لتحقيق نجاحنا الجماعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير بن مؤمن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر فرنسا والمملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تشكيل القوات الاستراتيجية وعلى دعوة كندا إلى تقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الاجتماع الوشيك لوزراء الدفاع بشأن حفظ السلام في مدينة فانكوفر الجميلة.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أود أن أشكر زميلي ممثل بنغلاديش، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على العروض الإيضاحية المفيدة جدا اليوم.

إن كندا مقتنعة بأنه، متى أحسن تنظيم التكليف والموارد والدعم، يبقى حفظ السلام أحد أكثر الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي مرونة وفعالية في التصدي للأزمات. ولكن طبيعة النزاعات آخذة في التطور، ووتيرة عمليات حفظ السلام آخذة في التزايد ونطاق وتعقد عمليات حفظ السلام آخذ في الازدياد. وليس لدينا خيار سوى التوقع والتكيف والاستجابة للتحديات. وهذا يتطلب إصلاح مؤسساتنا الجماعية، وتعزيز فعالية العمليات وبذل جهود متواصلة وجماعية لمعالجة الثغرات في القدرات.

ومع ذلك، فإن معالجة الثغرات في القدرات تتطلب أكثر من مجرد الإمداد بالقوات في الميدان. فالأمر يتعلق بتوفير قوات مع التدريب الصحيح والقدرات المناسبة والمعدات، والقيام بذلك في الوقت المناسب. وتشكيل القوات الاستراتيجية أمر أساسي في هذا الجهد. وهذا مجال يتعين علينا – نحن الدول الأعضاء والأمانة العامة – العمل بشأنه معاً بطريقة مختلفة وعلى نحو أكثر فعالية.

(تكلم بالفرنسية)

ومنذ عام ٢٠١٤، عقدت مجموعة من المؤتمرات الرفيعة المستوى التي ساعدت على سد الفجوة بين الاحتياجات التشغيلية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقدرات الهائلة التي يتعين على الدول الأعضاء أن تقدمها. من نيويورك إلى لندن وباريس، رأينا عدداً غير مسبوق من التعهدات لصالح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بل رأينا أيضا الخطوات التي تتخذها الدول الأعضاء والأمم المتحدة بغية إدخال الاعتبارات النوعية في المناقشة بشأن تشكيل القوات. وهذه المناسبات السنوية هي الآن جزء رئيسي من مؤسسة الأمم المتحدة لحفظ السلام، استكمالا لعمل هذه الهيئة فضلا عن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجدد الإحساس بالهدف، بفضل الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام.

ومع أخذ تلك الاعتبارات في الحسبان، تطوعت كندا باستضافة اجتماع وزراء الدفاع المعنيين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠١٧. ونحن لسنا وحدنا في هذا المسعى. ويشرفنا أن نعمل بالترادف مع ١٠ مشاركين في الاستضافة – بنغلاديش، إثيوبيا، إندونيسيا، اليابان، هولندا، باكستان، رواندا، المملكة المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة. سيعقد الاجتماع الوزاري في فانكوفر في يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وباب المشاركة مفتوح أمام الدول الأعضاء للإعلان عن تعهدات جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

كان هناك إعداد كبير بالفعل لتنظيم وتخطيط الاجتماع الوزاري. وهذا يشمل ثلاثة اجتماعات موضوعية، انعقدت في طوكيو، وكيغالي، ودكا، وشاركت فيها حوالي ٥٠ دولة عضوا. وقد ساعدت هذه الاجتماعات على تمهيد الطريق لعقد مؤتمر ناجح في تشرين الثاني/نوفمبر. أننا على الطريق المفضي إلى أعلى مستوى من المشاركة التي سنشهدها حتى الآن، وبنفس القدر وضعنا أيضا توقعات عالية لنتائج هذا الحدث.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا تتفق تماما مع الأمين العام غوتيريش على أن منع نشوب الصراعات يجب أن يكون من بين الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة. وتبعاً لذلك سوف تبرز المناقشات التي ستدور في فانكوفر أهمية النهج المتكامل لمنع نشوب الصراعات العنيفة. وسيعمل الوزراء على النهوض بتلك الأهداف من خلال دورات الفريق بشأن المواضيع التالية.

أولاً، سيعمل المشاركون على سد الفجوات المتعلقة بالقدرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالإعلان عن تعهدات جديدة وتقييم التعهدات الراهنة. وتلك تتضمن على وجه الخصوص، تعزيز القدرات المتصلة بنوع الجنس، وحفظة السلام من أفراد الشرطة، فضلا عن عمليات حفظ السلام في بيئة ناطقة بالفرنسية.

ثانيا، سوف نحدد طرقا ملموسة لتعزيز الشراكات بشأن التدريب وبناء القدرات بين الأمم المتحدة والقوات العسكرية والشرطة وغيرها من الجهات الفاعلة. لدينا جميعا هدف مشترك في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية، ولدينا من المهارات التكميلية والخبرات التي بوسعنا تقديمها. لقد حان الوقت للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لأن تعمل بصورة وثيقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة قبل النشر لضمان حصول جميع النساء والرجال في الميدان على ما يحتاجونه من تدريب، وأن يكون بوسعهم العمل ككل لا يتجزأ.

ثالثاً، سوف ندرس الكيفية التي يمكننا بها أن نحمي على نحو أفضل أولئك المعرضين للخطر بأن نضمن أن تكون استراتيجياتنا متماشية مع الحقائق في الميدان. وذلك يشمل بحث التدابير الملموسة التي يمكن اتخاذها لتحسين التصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

رابعا، نشجع على درجة أكبر من الاتساق في الإنذار المبكر والنشر السريع بتحديد النُهج المبتكرة والقدرات والتكنولوجيات لتحسين الإنذار المبكر، والتحليل السريع وقدرات التخطيط. وسوف نلتمس أيضا السُبل الكفيلة بتقصير أوقات بدء البعثات الجديدة، وأن نكفل الوفاء بمتطلبات الأمم المتحدة في مجال الانتشار السريع لعام ٢٠١٨.

وبالنظر إلى قيادة رئيس الوزراء ترودو والأمين العام غوتيريش، لا أحد ينبغي أن يفاجأ بأن الاجتماع الوزاري في فانكوفر سوف يدرج أهمية إدماج المنظورات الجنسانية في جدول أعماله بوصفه الموضوع الرئيسي الشامل. ولدى معالجتنا لإخفاقنا المستمرة في في عدم إبراز قدرة المرأة على المشاركة في جهود الوقاية وضمان إحلال السلام الدائم، لا بد من دمج المنظور الجنساني جميع مناقشاتنا. ذلك سوف يشمل تعزيز تجنيد الإناث وكسر الحواجز التي تعوق مشاركتهن، وتوفير فرص

التدريب لهن، ومكافحة العنف الجنسي المرتبط بالصراع، فضلا عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. في الواقع إن المنظورات الجنسانية، ومشاركة المرأة ترتبط ارتباطاً مباشرا بالفعالية التشغيلية وهي حيوية في جهود الوقاية وضمان إحلال السلام الدائم.

غير أن ما هو أساسي للغاية، وفقا للطريقة الكندية، أننا ندرك بأن الشراكات الشاملة أمر رئيسي في نجاحنا المشترك. فطبيعة التدريب المشترك للأقران، تؤدي إلى قوات عسكرية وقوات شرطة معدة إعدادا أفضل وتعمل بصورة مشتركة؛ من الأهمية الحيوية العمل على أسس أكثر إنصافاً مع المنظمات الإقليمية الرئيسية، مثل الاتحاد الأفريقي؛ إمكانات التعهدات المشتركة الذكية يمكن أن توفر القدرة على التنبؤ بالإمدادات اللازمة لتعزيز فرصة النجاح للبعثة، وجميعها تشير إلى الطريقة التي يمكننا بها أن نفعل المزيد للعمل معا في وقت تحتاج فيه إلينا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

نحن نتطلع إلى الترحيب بالجميع في فانكوفر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كندا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ريكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لاكروا، والسفير بلانشار والسفير بن مؤمن على إحاطاتهم الإعلامية.

أود أن ابدأ كلمتي بالإشادة بشجاعة وتضحية الرجال والنساء العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنهم يمثلون أفضل عناصر المنظمة. ونحن مدينون لهم ولمن يقومون بحمايتهم بضماننا أن تتوفر لعمليات حفظ السلام القدرات المناسبة اللازمة للبعثات التي تعمل فيها. هذا يعني أن الأشخاص المناسبين، المزودين بالمعدات والمهارات المناسبة، يضطلعون بالولاية الصحيحة. كم مرة نفي فعلا بهذا المعيار؟ بل بالأحرى كم عدد المرات التي نسمع فيها عن تعويل عمليات حفظ السلام على أي قوات متاحة، بدلا من الاعتماد على القوات المناسبة على أفضل وجه للبعثة؟

يجب أن يتمثل هدفنا النهائي في إعطاء الحرية للأمم المتحدة لتكييف القوات التي تنشرها وفقا للظروف الفريدة لكل ولاية بعثة. بدأنا بداية جيدة نحو تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي انعقد في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ولكن بما أن زملائنا الكنديين بادروا إلى المعركة، من الواضح أن هناك المزيد مما يتعين القيام به. اسمحوا لي أن أوجز الخطوات الثلاث التي نحتاج إلى اتخاذها

أولاً، يجب أن لا نخشى الابتكار. فنحن نعلم أن هناك فجوات مستمرة في القدرات المتخصصة، مثل الطائرات المروحية الهجومية والمهارات الهندسية المتخصصة والمهارات الطبية. يجب أن لا نقبل بتلك الثغرات كحقيقة لا مفر منها، بل بدلاً من ذلك الالتفات إلى البلدان للعمل معا من أجل تدوير توفير تلك القدرة النادرة. ذلك قد يعني أن يقوم بلد ما بتوفير تلك المهارات بينما يقوم بلد آخر بتقديم الدعم اللوجستي، وتقاسم العبء والعمل على زيادة توفر تلك الأصول المتخصصة. سوف تكون هذه التعهدات الذكية المبتكرة إحدى المسائل التي سيثيرها وزير الدفاع البريطاني في فانكوفر.

الابتكار يعني أيضا إدخال التكنولوجيا الحديثة لجعل عمليات حفظ السلام أكثر استجابة وأكثر فعالية. لقد أحرزنا بالفعل بعض التقدم بشأن استخدام المركبات الجوية غير المأهولة، ولكن هناك المزيد من التكنولوجيات التي يمكننا تسخيرها. وللقيام بذلك على نحو فعال، يجب أن تكون لدينا القدرة على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للبعثات، الأمر الذي يقودني إلى نقطتي الثانية.

ببساطة، ليس المقصود ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تبقى على حالها من دون تغيير. بل يراد لها أن تتطور حسب تتطور الظروف في الميدان. بما أنه يتم تحقيق أهداف البعثة وبما أن العمليات السياسية تحرز تقدما، سوف تتغير متطلبات القوة أيضا. ينبغي أن نكون قادرين على التنبؤ بهذه التغيرات وأن تكون رشيقة بالقدر الكافي لتوفير القدرات اللازمة. ذلك يعني الابتعاد عن وضع سقوف تعسفية للقوات، وبدلاً من التحرك نحو اتباع نُهج مصممة خصيصا تعتمد على معلومات أفضل بشأن القدرات اللازمة فعلا ومتى، لكي يتسنى لنا زيادة التركيز على النتائج التي نبغي من بعثات حفظ السلام تقديمها.

على سبيل المثال، في الشهر المقبل سنناقش ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما لا شك فيه أن الكثيرين سيدعون هنا إلى زيادة في الحد الأقصى للقوات. بيد أن الهم الأكبر للمملكة المتحدة أن يتوفر للبعثة العدد المناسب من القوات. بالنسبة لنا، يعني ذلك قوات رشيقة ومتنقلة ومستعدة وقادرة على الانتقال إلى حيث تمس الحاجة إليها في غضون مهلة قصيرة. ونحن نعرف أن هذا النهج يعمل. لقد شهدنا ذلك عمليا في مكان آخر. وأود الثناء على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو والوحدة الباكستانية هناك على خفة الحركة في نقل القوات إلى البؤر الساخنة حيث توجد حقاً حاجة لها لحماية المدنيين.

لمساعدتنا على التنبؤ باحتياجات القوة المستقبلية، نحن بحاجة إلى بيانات غنية من الأمم المتحدة، وتصدر في الوقت الحقيقي لإبلاغ جهاز صنع القرار في المجلس. هذا التحليل ينبغي أن يستخدم أيضا لإبلاغ صانعي القرار فيما يتعلق بتشكيل القوة. ولذلك نرحب بالدعوة في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بأداء عمليات حفظ السلام. أنها خطوة مهمة حقاً إلى الأمام. فلنعمل جميعا مع الأمم المتحدة لجعلها حقيقة واقعة.

أما نقطتي الأخيرة فهي أنه لا يمكن أن يحيد بصرنا عن التخطيط الطويل الأجل وتشكيل القوة الاستراتيجية. وذلك يتضمن المزيد من الشراكات، والمزيد من التدريب، والمزيد من بناء القدرات، بحيث نتحرك خارج تشكيل القوة المباشرة إلى تشكيل القوة الاستراتيجية المستقبلية، ليتسنى لنا الإعداد لاحتياجات المستقبل، لا مجرد سد الثغرات في القدرة الحالية.

إننا إذ نفعل ذلك، علينا ألا ننسى أن القوة العسكرية مجرد واحدة من الركائز الثلاث للبعثة. كلما أصبحت البعثات أكثر انخراطاً في العمل السياسي، سيتعين علينا جميعا التفكير في كيفية تشكيل العنصر المدني وعنصر الشرطة لكي يتسنى للبعثات لقيام بدور ذي تأثير كبير، ليس فقط في الحفاظ على السلم ولكن في بناء السلم واستدامته أيضا.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس هذا الشهر على موافقتها، بمبادرة من وفد المملكة المتحدة، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن المسألة الهامة المتعلقة بتشكيل القوات الاستراتيجية. كما أتوجه بالشكر إلى زميلي ممثلي بنغلاديش وكندا، وبطبيعة الحال، إلى وكيل الأمين العام لاكروا. فإحاطاتهم الإعلامية تؤكد على أن جميع عمليات حفظ السلام لا تزال تواجه النقص المتعلق بالافتقار إلى القدرات والمعدات.

إن نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية لحفظ السلام، الذي استخدمه الأمين العام بجميع أشكاله منذ عام ١٩٤٨، لتجميع موارد قوات البلدان وجعلها متاحة لعمليات حفظ السلام، قد تبيّنت أوجه قصوره، ولا سيما فيما يتعلق بتسوية الأزمات الحالية، التي أصبحت أكثر عددا وتعقيدا وفتكا. ويهدف هذا إلى تسليط الضوء على أهمية جلسة اليوم، ويبيّن تصميم منظمتنا على مواجهة التحديات في توفير القوات الاحتياطية والقدرات، وعدد كاف من الوحدات بغية الإسهام

بفعالية في عمليات حفظ السلام في الميدان، حيث تتم مواجهة تهديدات غير متناظرة بشكل متزايد.

ومن المشجع أن الأمين العام، في أعقاب مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام الذي نظم على هامش الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ في إطار الرئاسة الأمريكية، قد أنشأ في إدارة عمليات حفظ السلام خلية استراتيجية اللتشكيل القوات الاستراتيجية وقدرات التخطيط، وهي مسؤولة عن إدارة نظام جديد لإعداد عمليات حفظ السلام وعملية تشكيل القوة، المعروفة باسم نظام تأهب قدرات حفظ السلام. وعلى الرغم من هذه التدابير، مع ذلك، والاجتماعات الوزارية التي عقدت في لندن وباريس، فإن أوجه القصور التي تواجه في تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام لا تزال هائلة.

بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات بسبب عدم كفاية عدد الوحدات المنتشرة بالفعل، تواجه البعثات أوقاتا عصيبة في تلبية احتياجاتها – مثلا، من حيث الهندسة، والرعاية الصحية والنقل الجوي – على الرغم من أن هذه القدرات، وكما أشار إلى ذلك ممثل كندا، متاحة في العديد من البلدان الأعضاء المتقدمة النمو. وتبرز أكثر أوجه النقص هذه في حالة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، التي انتشرت وحداتها في بعثات متعددة الأبعاد وتفتقر إلى الوسائل الضرورية في بيئة تتسم بالتعقيد وانعدام الأمن لا سيما بسبب التهديدات غير المتناظرة والأعمال العدائية التي تستهدف على نحو متزايد معتمري الخوذ الزرق الذين من المفترض أن يحموا المدنيين.

وأدت تلك الملاحظة بالسنغال، أثناء رئاستها لمجلس الأمن، إلى عقد مناقشة مفتوحة وزارية (انظر S/PV.7802) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بشأن عمليات الأمم المتحدة للسلام في مواجهة التهديدات غير المتناظرة. وكان الهدف من تلك المناقشة هو التحفيز على التفكير الاستراتيجي بشأن التخطيط وكذلك تشكيل القوات، وولايات القوات التي يجب نشرها في سياقات غير متناظرة. وفي الحقيقة، فإن القدرات المطلوبة من أجل التنفيذ الكامل للولايات تكون غير متوفرة في العديد من الحالات حيث يجري الاضطلاع بالبعثات مع غياب العملية السياسية والوسائل اللازمة للخروج من الأزمات. ونتيجة لذلك، يطول أمد البعثات وتصبح مشاركتها مُطوّلة وغير مؤكدة.

ولدى تصدي مجلس الأمن لتلك الحالة، مع حفاظه على التعاون المستمر مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، يجب عليه استكشاف خيارات جديدة مع الأمين العام. وتتمثل إحدى الإمكانيات في وضع إطار للتحالفات فيما بين الدول الأعضاء أو دول المنطقة، من أجل تشكيل قوات في إطار نظام تأهب قدرات حفظ السلام من أجل سد الثغرات في مجال القدرة التشغيلية. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن السنغال قد سبق وجربت مفهوم الانتشار المشترك – مع غينيا في إطار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، في انتظار تنفيذ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ناقشناها في هذه القاعة صباح هذا اليوم (انظر S/PV.8062). وبالمثل، اقترحت السنغال وبوركينا فاسو على إدارة عمليات حفظ السلام نشر وحدة طائرات عمودية للخدمات في كوت ديفوار قبل إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

واستنادا إلى الشراكات القوية بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة في مجال تجميع القدرات، يجب على مجلس الأمن أن يشجع بقوة السعي إلى إقامة الشراكات وتحديد الاحتياجات الأساسية التي ستتيح التعبئة السريعة لقوات كافية من أجل الاستجابة للعدد المتزايد من الأزمات، لا سيما عندما تنشب فجأة. ويمكن أن يشمل هذا النهج الشراكات غير الإقليمية بإشراف الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، نعتقد أن الاجتماع المقبل لوزراء الدفاع في فانكوفر، الذي ذكره سفير كندا آنفا، يمكن أن يدرج في هذا النوع من التعاون في إطار التعهدات الذكية بطرق منها، على سبيل المثال، الإعلانات الذكية.

وفي سياق التعاون التي يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يمكن لنظم الترتيبات الاحتياطية والقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات أن تعمل أيضا على سد الثغرات. إن الخبرات المستقاة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ببعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قد أظهرت البلدان المجاورة للبلدان التي تشهد حالات نزاع هي الأكثر قابلية للتدخل في الوقت المناسب. ولذلك، فإن السنغال تشجع على تعزيز النظم الأفريقية من خلال نشر وحدات من الدول الأعضاء من أجل المساهمة في التغلب على الصعوبات التي لوحظت، والاستفادة، في نفس الوقت، من الدروس المستفادة من عمليتي الانتقال اللتين جرتا في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا الصدد نفسه، يمكن للمجلس والأمانة العامة، بالترادف مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، مواصلة المضي في تعزيز التعاون فيما بين البعثات، الذي ثبت أنه بناء للغاية في الفترات المتقطعة أو المحددة لتشكيل القوات من أجل تعزيز القدرات التشغيلية لبعثات الأمم المتحدة. وعلى نفس المنوال، تمكنت قوة الرد السريع السنغالية، عن طريق نشرها من كوت ديفوار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، من كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية في جمهورية أفريقيا الوسطى عام ٢٠١٦، مما يعطي مثالا ملهما. ونفس ذلك النوع من العمليات هو مُتَوَخًّى بالفعل، ولكن هذه المرة ستبدأ من مالي حيث تنتشر فعلا قوة الرد السريع السنغالية، وستجري في ليبريا، حيث من المزمع عقد الانتخابات العامة.

ومن الآن فصاعدا، سيكون بمقدور البلدان القيام بالدور المتوقع منها لسد الثغرات الأكثر وضوحا، التي يتطلب معظمها وحدات تمكينية أو تكنولوجيات جديدة. ولحسن الحظ، وبعقد مؤتمر قمة القادة المعني بعمليات حفظ السلام والاجتماعان الوزاريان في لندن وباريس، ما برح قادة البلدان المساهمة بقوات يعربون عن إيمانهم الراسخ بزيادة الاستثمار في عمليات حفظ السلام والالتزام بذلك. وبعبارة أخرى، من خلال الإرادة السياسية القوية، يمكن للحكومات أن تبدي مزيدا من الالتزام تجاه الأمم المتحدة من خلال تزويدها بما هو مطلوب.

وفي الختام، أود أن أعود إلى المشاكل التي صودفت في كثير من الأحيان في تشكيل القوات من البلدان الأفريقية بشكل عام.

أولا، إن بيان احتياجات الوحدات، الذي يحدد الأساس لتشكيل ونشر الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، يطرح مسائل متباينة فيما يتعلق بالكيفية التي تتم بها هيكلة الوحدات من البلدان المساهمة بقوات.

وينبغي أن تبحث البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بشرطة عن حلول لمهمة معايرة الكتائب، بغية إنجاز الولايات والمهام التي يجب عليها الاضطلاع بها.

ثانيا، يمكن لتشكيل القوات الاستراتيجية التي يقصد بها تحديدا حفظ السلام أن يؤدي إلى تقويض قدرات البلدان المساهمة بقوات، التي قد يكون العدد الضئيل لأفراد أمنها وشرطتها يواجه بالفعل تعهدات محلية هامة.

وبصفة عامة، نرحب بالاهتمام الذي نوليه جميعا لفعالية عمليات حفظ السلام وكفاءتها في أعقاب تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وإصلاح ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن التي ابتدرها الأمين العام، واتخاذ القرار ٢٣٧٧ (٢٠١٧) واجتماع المجلس بشأن هذه المسألة المعقود في ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8051)، حيث مثل كل عضو مجلس تقريبا على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الخارجية.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، ونشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس، فضلا عن المملكة المتحدة على تنظيم جلسة اليوم الهامة بشأن تشكيل قوات

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إنها فعلا مسألة بالغة أهمية يلزم أن ينظر فيها مجلس الأمن بجدية باعتبارها جزءا من الجهود الرامية إلى إصلاح حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ونشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام جان – بيير لكروا على إحاطته الإعلامية. كما نقدر الملاحظات التي أدلى بها سفيراء بنغلاديش وكندا. إننا نقدر إسهامهما.

ومن البديهي أن الأمم المتحدة تعتمد على الدول الأعضاء في تشكيل القوات من أجل بعثات المنظمة لحفظ السلام. وفي ذلك الصدد، ما فتئ يشكل تحديا تأمين القوات الوافية التي تتمتع بالقدرات الضرورية لانتشارها بسرعة على أرض الواقع. وكان السيد لاكروا محقا في إبرازه جسامة التحدي. كما ظلت الترتيبات البيروقراطية في الأمانة العامة تفرض قيودا على سرعة الاستجابة في الميدان وقدرتها على التنقل ومرونتها. ولذلك السبب تقوم حاجة إلى اتخاذ نهج جديد نحو تشكيل القوات الاستراتيجية، على نحو ما أوصى به الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. ويتطلب ذلك بالتأكيد بذل جهود هامة للإصلاح بغية تغيير الطريقة التي تحشد بها الأمم المتحدة أفرادها النظاميين وتنشرهم. ونحيط علما بالجهود المبذولة في ذلك الصدد.

ويمثل إنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام في الأمانة العامة وتشغيله خطوة في الاتجاه الصحيح. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر، التي ستقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، فيما يتعلق بإنشاء آلية لسد الفجوات القائمة في قدرات تشكيل القوات، بما في ذلك من خلال زيادة الفعالية والكفاءة في مجالي التدريب وبناء القدرات.

وكما ذكر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام على نحو صائب (انظر S/2015/446)، فإن تشكيل القوات ليس مجرد مسألة تقنية وتشغيلية يتعين أن تترك للأمانة العامة. ويتطلب تحقيق التقدم بشأن المسألة التعبئة والدعم السياسي من الدول الأعضاء. ولذلك السبب فإن المزيد من التشاور مع البلدان المساهمة بقوات الحالية والمحتملة ضروري للغاية لتقديم معلومات حسنة التوقيت وكافية وصالحة، بغية مساعدتها على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالمساهمة بالأفراد. ولذلك، وكما أكد جميع المتكلمين السابقين، تقوم حاجة إلى تعزيز التعاون الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات/أفراد شرطة. إن الزيادة في عدد البلدان المساهمة في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك مساهمة بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أمر يدعو إلى التشجيع. ونؤيد الجهود الرفيعة المستوى التي بذلت خلال العامين الماضيتين لضمان قدر أكبر من مشاركة الدول الأعضاء، وتأمين الالتزامات والتعهدات الملموسة بسد الفجوات القائمة فيما يتعلق بتشكيل القوات وقدراتها. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى اجتماع وزراء الدفاع المقبل، الذي من المقرر أن يعقد في فانكوفر في الشهر المقبل.

ومع أن استمرار زيادة كمية ونوعية التعهدات التي تقدمها الدول الأعضاء لا يزال أمرا هاما، فإن من المهم بالقدر نفسه مسألة ما إذا كان يجري تنفيذ التعهدات التي قدمت بالفعل. ومن المؤكد أن ذلك يتطلب المتابعة المستمرة وتقديم الأمانة العامة بانتظام معلومات مستكملة بشأن المسألة، تماشيا مع القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، وهو أمر هام للغاية.

وأخيرا، فإن النهج الجديد نحو تشكيل القوات الاستراتيجية ينبغي أيضا أن يدعم ويشجع القدرات الإقليمية، مثل القوة الاحتياطية الأفريقية. وتضطلع تلك القوات الإقليمية بدور هام بوصفها أول المستجيبين وأثبتت قدرتها للعمل كقوات انتقالية ريثما تكون الأمم المتحدة على استعداد لنشر قواتها بالذات. ولذلك، يحدونا أمل كبير في أن تضع الأمانة العامة خيارات للقدرات الإقليمية والعالمية على السواء بغية النشر السريع للقدرات، بما في ذلك للعمل كقوات انتقالية، وفقا لتوصيات لفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والسفير مؤمن ممثل بنغلاديش والسفير بلانشارد ممثل كندا على إحاطتهم الإعلامية.

ونشعر بالامتنان للرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت، التي تعقب سلسلة من المناقشات ذات الصلة طوال السنة التي تثبت جدية مجلس الأمن في تعزيز حفظ السلام باعتباره أحد أهم أنشطة الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تقدير خاص للسفير فودي سيك والسفيرة نيكي هالي على عقد اجتماع استثنائي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام على مستوى الممثلين الدائمين قبل يومين. فقد أتاح الاجتماع فرصة ممتازة وفريدة لإلتقاء أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات لإجراء مناقشة متعمقة. وأود أن أركز اليوم على نقطتين رئيسيتين: أولا، بشأن أهمية تشكيل القوات، وثانيا، بشأن كيفية تمكن التدريب وبناء القدرات المتسمين بالفعالية والكفاءة من تحسين تشكيل القوات.

ويرتبط تشكيل القوات ارتباطا وثيقا بمسؤولية المجلس عن الإشراف على نجاح ولايات البعثات. إن الفجوات التي نراها حاليا بين القدرات الفعلية والمنشودة لحفظة السلام في بعض المناطق تضر بتحقيق النجاح. ويشير تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) إلى أن مسألة القدرات تشكل أحد التحديات المختلفة في تشكيل القوات، وفي الوقت نفسه يشدد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، المتخذ في أيلول/سبتمبر، أيضا على ضرورة معالجة الفجوات القائمة في القدرات.

إن دور الأمانة العامة، التي تشرف على عملية تشكيل القوات لتنفيذ ولايات المجلس، عامل رئيسي في التقليل إلى أدنى حد من تلك الفجوات. وبذلت جهود عديدة، بما في ذلك إنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها ونظام تأهب قدرات حفظ السلام. وترحب اليابان بتلك المبادرات، وتناشد الأمانة العامة مواصلة بذل جهود واقعية مشتركة بين البعثات تساعد البعثات على التكيف مع الحقائق على أرض الواقع.

ويتعلق نجاح تشكيل القوات بنشر حفظة السلام مع القدرات المناسبة في الوقت المناسب. وتؤكد اليابان على أن فعالية التدريب وبناء القدرات وكفاءتها من الأمور الضرورية. وتشدد اليابان على الدعوة الموجهة للأمين العام في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) إلى أن يقدم توصيات بشأن إنشاء آلية لمعالجة التدريب وبناء القدرات.

ونشير إلى أنه مع أن جهود تشكيل القوات التي تبذلها الأمانة العامة ذات طابع شامل لعدة قطاعات، كما يبين نظام تأهب قدرات حفظ السلام، فإن بناء القدرات لا يزال إلى حد كبير محط تركيز البلدان المساهمة بقوات، مع دعم تقدمه البلدان المانحة أحيانا. وظلت تلك الجهود ثنائية حتى الآن ويمكنها أن تستفيد من اتخاذ نهج شامل ومنسق.

ويتيح نجاح المؤتمر المعني بتشكيل قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وقت سابق من هذا العام نموذجا إيجابيا ويمكن توسيع نطاقه ليشمل جميع البعثات الأخرى باعتباره من أفضل الممارسات. كما يمكن لزيادة مشاركة الأمانة العامة أن تكون مفيدة. إذ يمكن أن تقوم بدور أكثر نشاطا في عملية التوفيق بين البلدان المحتمل أن تساهم بقوات والمؤيدين الذين بوسعهم إعداد مساعدة البلدان المساهمة بقوات للتحديات على أرض الواقع. كما ينبغي أن نبحث فيما إذا كان هناك إمكانات لتعزيز استخدام خلية تشكيل القوات الاستراتيجي ونظام تأهب قدرات حفظ السلام في هذا الصدد.

ولا يمكن تحقيق الفعالية والكفاءة في تدابير التدريب وبناء القدرات إلا من خلال التعاون فيما بين الجهات الفاعلة الأربع – المجلس، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة،

والبلدان المانحة المحتملة. وقد بدأت اليابان بالفعل مناقشات في هذا الصدد، بما في ذلك مع كندا وبنغلاديش. وشاركنا في استضافة اجتماع تحضيري في آب/أغسطس مع بنغلاديش قبل اجتماع الأمم المتحدة لوزراء الدفاع من أجل حفظ السلام لعام ٢٠١٧ المعقود في فانكوفر. وسيعمل تحقيق الكفاءة والفعالية في التدريب وبناء القدرات على التمكين من تحسين الجهود المبذولة لتشكيل القوات، وتحسين أداء حفظة السلام في نهاية المطاف. ونظرا لأنه من المقرر تقديم تقرير الأمين العام الذي يقدم كل ٩٠ يوما، وفقا لما نص عليه القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، في نهاية العام، فإن اليابان على استعداد لمتابعة هذا الموضوع خلال رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن تشكيل القوات المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والسفيرين مؤمن وبلانشار، سفيري بنغلاديش وكندا، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن منع نشوب النزاعات وصون السلام يعدان من بين أهم الأهداف التأسيسية للأمم المتحدة، كما أن وجود نظام فعال لحفظ السلام يمثل شرطا أساسيا لتحقيقها. ولذلك، فإننا نؤيد تماما مبادرات الأمين العام الرامية إلى إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على الفعالية ومساءلة البعثات وإقامة شراكات جديدة. وعلى الرغم من أننا نريد التأكيد على أولوية السياسة في منع نشوب النزاعات وحلها، فإن قواتنا لحفظ السلام لا تزال تشكل أداة قيمة لضمان تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حلول سياسية. وما برحنا نشهد تغيرات هامة في منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث تتعهد دول أعضاء بالتزامات جديدة هامة في مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام في نيويورك، والاجتماعات الوزارية اللاحقة بشأن هذا الموضوع.

وقد أعلنت كازاخستان عن وحدتها وعدد أفراد ضباطها المشاركين في نظام تأهب قدرات حفظ السلام. ونعتقد أن هذا النظام قد أثبت أنه الأداة المناسبة لضمان التأهب بشكل كاف من جانب البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة التي سيتم نشرها. كما يمكن أن تزود الأمم المتحدة بمجموعة من الوحدات لسد الثغرات التشغيلية في البعثات الميدانية، إذا ما يسرتها الأمانة العامة بشكل مناسب.

وتضطلع إدارة عمليات حفظ السلام، وقاعدة بياناتها المتميزة بشأن قدرات الدول الأعضاء ونقاط قوتها، بدور رئيسي في تشكيل القوات من خلال نهج التوعية المحددة الهدف الخاص بها، وعن طريق تسهيل إقامة شراكات بين البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة التي يمكن أن تزيد من المشاركة في عمليات النشر. ويعد تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أحد العوامل الحيوية المساهمة في ذلك.ونحن على يقين بأن المرونة والشراكات التي من شأنها تمكين انخراط بلدان جديدة ومشاركتها بصورة نشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ستزيد من فعاليتها. ونود الإشارة إلى النهج التطلعي لإدارة عمليات حفظ السلام لدمج قدرات الاستجابة في حالات الطوارئ من جانب الدول الأعضاء التي لديها قدرات قوية على لانتشار السريع، الأمر الذي سيساعد كثيرا عندما نحتاج إلى التصدي فورا للأزمات خلال الفترة التي يجري فيها تشكيل قوات حفظ السلام. ونعتقد أنه مع زيادة تحسين وتطوير نظام تأهب قدرات حفظ السلام، سيتم التعامل مع المشاكل التي تعاني منها الأمم المتحدة مع الثغرات الحرجة في البعثات.

وفي الوقت نفسه، فقد أظهرت البعثات المختلطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن نشر قوات إقليمية يمكن أن يكون أمرا فعالا. وينبغي تعزيز هذا التعاون بشأن الحقوق السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان وفي المجالات الإنمائية أيضا، على النحو المبين في الاتفاق المتعلق بالإطار المشترك بين الأمم

المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، الموقع في ١٩ نيسان/أبريل. كما يمكن للتعاون مع الهياكل الإقليمية أن يتيح اتخاذ إجراءات متضافرة في التصدي للتحديات الأمنية. ويعد اتخاذ مجلس الأمن مؤخرا للقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) خطوة كبيرة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتود كازاخستان التأكيد على أهمية تعزيز المشاورات الثلاثية الأطراف بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأمانة العامة، الأمر الذي من شأنه تشجيع المسؤولية المشتركة من أجل إجراء مشاورات مجدية وشاملة ودينامية وتعزيز قدرتهم على الحوار مع البلدان المضيفة بحيث يمكنهم تنفيذ ولاية حفظ السلام على نحو كامل.

وتلتزم كازاخستان بحفظ السلام وستواصل إرسال مراقبين عسكريين مؤهلين تأهيلا جيدا، وزيادة مساهمتها. وتقوم كازاخستان حاليا بإعداد وحدة مشاة من أجل المشاركة في عملية من عمليات حفظ السلام، واستكشاف الإمكانيات المتاحة للنشر المشترك لإحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبصفتنا بلدا ناشئا من البلدان المساهمة بقوات، فإننا نعمل باستمرار على رفع مستويات التأهب لدينا، على نحو ما أكدت إدارة عمليات حفظ السلام. وتعلق كازاخستان أهمية كبيرة على تحقيق معايير الأداء الرفيع، ولذلك فقد أنشأت مركزها الخاص للتدريب على حفظ السلام، الذي تم الاعتراف بأنه بالفعل يحقق المعايير الدولية. ونقوم بعقد دورات على أساس إقليمي، وسنعمل للحصول على صفة مركز تدريب إقليمي.

وأخيرا، فإن كازاخستان على استعداد لدعم حفظ السلام الفعال، وبالتالي تعزيز ولاية المجلس.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، لتنظيم جلسة اليوم. إن الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وممثلا كل من بنغلاديش وكندا نيابة عن البلدان المساهمة بقوات، كانت مفيدة.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه من الضروري أن تتكيف أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام مع الحقائق الحالية بحيث يتمكن معتمرو الخوذ الزرق من تنفيذ مهامهم بفعالية والتصدي التحديات الجديدة. وينطبق هذا بنفس القدر على تدريب الوحدات المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملها. وليس المهم في هذا الصدد هو فقط الإعداد المهني للموظفين وكفاءتهم، بل أيضا قدرة البعثات على النشر في الوقت المناسب والتنقل في الميدان في إطار الولاية المنوطة بهم من مجلس الأمن. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان ضمان أن يكون لدى حفظة السلام جميع الموارد التي يحتاجون إليها في أقرب وقت ممكن حتى يتمكنوا من توفير الأمن وإنجاز المهام المنوطة بهم. وفي هذا الصدد، يتعين على كل من إدارة الدعم الميداني بالأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات الاضطلاع بنفس القدر من المسؤولية. ولا يمكننا أن نؤكد على أهمية الإسهام الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات بما فيه الكفاية. فمن المستحيل الاضطلاع بالمهام التي كلف بها مجلس الأمن بدونها.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأهمية التعاون الوثيق وتنسيق الجهود بين مجلس الأمن، والحكومة المضيفة، والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، ناهيك عن الاتصال المباشر بحسن نية بين البعثات الميدانية للأمم المتحدة والبلدان المضيفة لها. فذلك النوع من التفاعل، المستند في المقام الأول إلى الشفافية والمساءلة والثقة، هو ما يساعد على تحسين الفعالية في التعامل مع المشاكل الملحة. وسيؤدي الحصول على موافقة البلدان المضيفة ودعمها إلى مساعدة البعثات في أنشطتها التشغيلية فضلا عن حقوقها السياسية، وهو عنصر أساسي في قدرتها على الوفاء بولاياتها. كما أنه من المهم أن نأخذ في الحسبان آراء وشواغل البلدان المساهمة بقوات في تحديد ولايات البعثات وتوسيع نطاقها. وفي هذا الصدد، نقدر مختلف آليات التعاون الثلاثي الأطراف القائمة، بما في ذلك عقد اجتماعات منتظمة للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن ثمة إمكانية لزيادة فعاليتها.

وتمثل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة أهم منبر للمناقشة واتخاذ القرارات بشأن المجموعة الكاملة من مسائل حفظ السلام. فعندما تصدر الأمانة العامة قرارات إدارية ينبغي لها أن تتأكد من التقيد باستنتاجات اللجنة الخاصة تقيدا صارما. وأي تفسير تعسفي، كما حدث مع مسألة جمع المعلومات وتحليلها، أمر غير مقبول على الإطلاق. وينطبق الأمر نفسه على مسألة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وينبغي إجراء تحقيق شامل في أي تقارير عن هذه الجرائم المروعة ومعاقبة المسؤولين عنها.

ومع ذلك، فإننا مقتنعون أيضا بأن إنزال عقاب جماعي بوحدات بأكملها على انتهاكات فظيعة ولكنها فردية سيؤدي إلى نتائج عكسية.

يشارك حفظة السلام الروس – من الرجال والنساء – حاليا في ١٠ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أننا نقدم بنشاط خدمات في مجال الطيران إلى الأمم المتحدة. ويتلقى حفظة السلام من مواطنينا وحفظة السلام الأجانب على السواء، أفرادا كانوا أو وحدات شرطة مشكلة، التدريب في مؤسسات تدريب روسية. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدم المساعدة في تجهيز الوحدات الأجنبية. ولدينا الخبرة ذات الصلة، وقد أنشأنا نظاما للتدريب يكفل توفير التدريب العام والمتخصص على السواء، والذي يجري تقديمه مباشرة قبل نشر حفظة السلام في البعثات الموفدين إليها. كما يجري تكييف التدريب اللغوي ليلبي احتياجات حفظة السلام. ونعكف على إقامة مراكز إضافية لتدريب حفظة السلام. وننظر في إمكانية النشر السريع لأي قوات حفظ سلام تطلبها الأمم المتحدة. ونحن على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم في تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

ختاما، نود أن نشدد على أنه، بغض النظر عن كيفية تطور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن ما ينبغي أن يظل دون تغيير هو ثقتنا في حفظ السلام، الذي يتوقف على الالتزام الواضح بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، ألا وهي، موافقة الدولة المضيفة والحياد وعدم استعمال القوة باستثناء في حالة الدفاع عن النفس وحماية الولاية.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أشكر السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتطوير عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما أشكر كلا من سفيري بنغلاديش وكندا على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين. وأود أن أشكر الرئاسة الفرنسية ووفد المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة، والتي نعتبرها فرصة لضمان اتساق جهود تطوير وإصلاح عمليات حفظ السلام.

لقد تركزت جهود الإصلاح والاستعراض على مدار العامين الماضيين على معالجة الجوانب العملياتية والفنية، وعلى رأسها جهود توسيع قاعدة الدول المساهمة بقوات وتشكيل القوات. حيث شملت تلك الجهود تطوير نظام تأهب قدرات حفظ السلام وعقد اجتماعات وزارية بشأن عمليات حفظ السلام في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في نيويورك ولندن وباريس على التوالي. وقد آن الأوان أن ينظر المجلس في بلورة تلك الجهود وضمان اتساقها مع الولايات التي يصدرها. وفي هذا الإطار، أود التركيز على النقاط الثلاث التالية:

أولا، يربط وفد مصر مسألة تشكيل القوات والإمكانيات لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتفعيل التشاور الثلاثي بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة. حيث أن تشاور الأطراف الثلاثة المعنية يسهم في تحقيق رؤية شاملة وواضحة لإصدار الولايات واستعراضها، وفقا للإمكانيات المتاحة للأمم المتحدة، ويأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والميداني في كافة مراحل النزاع، ووفقا لسياقه المحدد، لا سيما في حالة التوجه الذي نقدر أهميته بأن يتم إصدار ولايات متعاقبة،

وهو الأمر الذي يضمن فعالية البعثات وعدم استمرار تواجدها لعقود ويتيح توافر رؤية شاملة للمجلس تمكنه من اتخاذ قرارات التمديد والاستعراض وتعديل المهام بشكل فعال وواقعي. وفي هذا الإطار، لا يفوتني أن أؤكد على دعم وفد بلدي للجهود التي يبذلها وفدا المملكة المتحدة وباكستان في هذا الشأن.

ثانيا، لقد شهد إصلاح وتطوير عمليات حفظ السلام جهودا كبيرة لتعزيز التدريب والانصياع لسلسلة القيادة والتحكم وتفويض وتمكين الميدان من اتخاذ القرارات الحاسمة في الحالات الطارئة، التي عادة ما يكون لها تأثير مباشر على فعالية البعثة وسمعة الأمم المتحدة ككل. وفي ذات الإطار، نود أن نؤكد على أن تشكيل القوات وتوسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات يجب ألا يأتي خصما من الالتزام بمعايير كفاءة الأداء وتوافر المعدات والتدريب والالتزام بأقصى معاير السلوك والانضباط، بما في ذلك الالتزام بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما أن تقييم أداء القوات يجب أن يتم وفقا لمعايير ومحددات واضحة في إطار السياسات الخاصة بعمليات حفظ السلام، وبالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات.

كما أنه لا يمكن الفصل بين توافر التدريب والقدرات والمعدات وتعزيز قدرة القوات على حماية المدنيين وتأمين سلامتهم. حيث شهدت الأشهر الأخيرة تزايد وتيرة الهجمات التي تتعرض لها الوحدات المشاركة في عمليات حفظ السلام، سواء في جمهورية أفريقيا الوسطى أو في مالي. وكشفت تلك الحوادث عن قصور في الإمكانيات المتوافرة للحماية، سواء من حيث التدريب أو طبيعة المعدات أو توافر المعلومات وتقييم المخاطر. وفي تقديرنا، أنه يجب التعامل مع هذا القصور بصورة عاجلة، تعزيزا لمصداقية عمليات حفظ السلام وحماية لأرواح أفرادها، الذين هم رأس المال الحقيقي والأهم لتلك العمليات.

ثالثا، واتصالا بقضية سد لفجوة في القدرات والإمكانيات، أود التنويه إلى مساهمة مصر بوحدات نوعية في أصعب عمليات الأمم المتحدة. كما تعهدنا، من منطلق التزامنا بدعم جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام، بتوفير المعدات المطلوبة لسد الفجوة التي يعاني منها عدد من العمليات، بما في ذلك المساهمة بمائة عربة مدرعة في تلك العمليات. كما تعهدنا بوحدة هندسة متطورة ضمن قوة الانتشار السريع، بالإضافة إلى الإسهام بالوحدات والمعدات واعتماد أعلى المعايير للتدريب لقواتنا العسكرية والشرطية. وعقد دورات تدريبية مفصلة لما قبل النشر، وعلى رأسها التدريب على موضوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفقا لمناهج تدريب الأمم المتحدة.

وتساهم مصر في تدريب ورفع قدرات البلدان الصاعدة المساهمة بقوات. ويستضيف مركز القاهرة للتدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا عددا من الدورات التدريبية، يشارك فيها متدربون من تلك الدول وغيرها. ومن منطلق تأكيدنا لأولوية التدريب وتحقيق جاهزية القوات، فقد استضافت مصر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي مؤتمر الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام، والذي تناول من منظور شامل احتياجات التدريب المستقبلية، خاصة في ضوء التطور الراهن في البيئة الأمنية المحيطة بعمليات حفظ السلام وأهمية دور تلك العمليات في إطار مقاربة تدعو إلى تواصل الاستجابة للنزاعات.

وختاما، في إطار دعم المصر المتواصل لعمليات حفظ السلام، فقد أعلنا أمام مجلس الأمن وفي الجمعية العامة وفي مكاتبات رسمية إلى الأمانة العامة، عن استعدادنا لاستضافة الاجتماع الوزاري بشأن عمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٨. ونتطلع إلى أن يكون هذا الاجتماع إحدى المحطات الرئيسية على طريق إحداث نقلة نوعية في جهودنا المشتركة لتطوير وتعزيز مصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين فرنسا والمملكة المتحدة على مبادرتهما لعقد جلسة اليوم. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام لاكروا، وسفيري بنغلاديش وكندا مؤمن وبلانشار،، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصر هام من جوهد المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين. ولأن قوات حفظ السلام تعمل في الميدان، بموجب ولايات مجلس الأمن، فإن تعزيز قدرتها على الانتشار بسرعة، وتوطيد قدرات حفظة السلام، وتعزيز ولاياتها، أمور حاسمة لتحقيق المزيد من الفعالية في عملها. وفي هذا السياق، أود أن أعرض النقاط التالية.

أولا، ينبغي لنا دائما التمسك بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. إنَّ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبادئ حفظ السلام الثلاثة، المتمثلة في موافقة البلد المضيف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولايات، تشكل ركيزته ولا يمكن استبدالها. ويتعين احترام سيادة البلدان المضيفة احتراما كاملا، وأخذ إسهاماتها وآرائها بعين الاعتبار بشكل جدي، من أجل مساعدتها على زيادة قدراتها الأمنية. وعندما يطلب بلد مضيف انسحاب إحدى عمليات حفظ السلام وتسمح الظروف بذلك، ينبغي للمجلس أن يعطي الأمانة العامة توجيهات بشأن وضع جدول زمني واضح للخروج، للتأكد من أن البعثة لن تبقى في البلد المضيف إلى أجل غير مسمى.

ثانيا، يجب أن نعترف اعترافا كاملا بالدور الذي تضطلع به البلدان المساهمة بقوات. وفي نهاية المطاف، فإن حفظة السلام هم الذين يكفلون نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتعتبر البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بأفراد شرطة هي الجهات الفاعلة الرئيسية لتنفيذ تلك العمليات، على الخطوط الأمامية في دعم للمنظمة للاضطلاع بمسؤولياتها وفقا للولاية المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتقديم تضحيات كبيرة من خلال مساهمتها. ويعتمد تطور عمليات حفظ السلام أيضا على الجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، ويجب الإشادة بها واحترامها. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نعزز الاتصال الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الاضطلاع بدورها كاملا بوصفها هيئة استعراض للسياسات وإعطاء البلدان المساهمة بقوات إمكانية إبداء الرأي بشكل أكبر في مسائل حفظ السلام.

ثالثا، ينبغي لنا زيادة الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان على بناء القدرات. ولكي تتمكن عمليات حفظ السلام من تنفيذ ولاياتها، يعد التدريب السابق للنشر الكامل والمركز، والتوفير الموثوق به لجميع الموارد اللازمة، بما في ذلك المعدات، أمرا أساسيا. ولذلك، يجب تزويدها بالتدريب والموارد التي تحتاجها. ومن المهم إيلاء اهتمام وثيق للاحتياجات الحقيقية للبلدان المساهمة بقوات من البلدان النامية والتحديات التي تواجهها، فضلا عن تشجيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لتعزيز بناء قدرات حفظ السلام. وينبغي أيضا أن نولي اهتماما خاصا وتقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، حتى يتسنى لها القيام بدور أكبر في مجال صون السلام والأمن في أفريقيا لمساعدة القارة على تحسين بناء قدرات حفظ السلام.

رابعا، من الضروري تحديد ولاية واضحة وقابلة للتنفيذ ومحددة الأهداف لكل بعثة من بعثات حفظ السلام. وترشد الولايات وتكلف كل بعثة بعملياتها، وتعتبر محددا هاما لفعاليتها. ويجب النظر في الاحتياجات ذات الأولوية، وأوضاع البلدان المضيفة، وكذلك قدرات البلدان المساهمة بقوات، من أجل إبقاء التركيز على المهمة الأساسية لعمليات حفظ السلام. ويمكن تعديل أولويات المراحل المختلفة لأي عملية من عمليات حفظ السلام، عندما تكون ثمة حاجة للتعديل، مع استمرار البلد المضيف في القيادة من أجل التنفيذ الفعال للولاية.

خامسا، ينبغي للأمانة العامة أن تقدم دعما أفضل لقوات حفظ السلام، على صعيدي الكفاءة والجودة. وحيثما يوجد دور للأمانة العامة في إدارة عمليات حفظ السلام، فينبغي لها النظر إلى الصورة العامة لعمليات حفظ السلام وتطورها في الأجل

الطويل، فضلا عن العمل على جعلها أكثر فعالية وأكثر قدرة على معالجة الحالات المعقدة من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. ويتعين على الأمانة العامة والبعثات، الاهتمام بشكل وثيق بأمن حفظة السلام، وقدرات الخدمة الطبية، وينبغي أن توفرها. وينبغي إقامة نُظم لتتبع وتقييم الحالة الأمنية الميدانية، وإنشاء قدرات الإنذار المبكر للتهديدات الأمنية داخل البعثات وتحسين تبادل المعلومات. وينبغي أن تلتزم جميع البعثات بتعزيز التدريب في مرحلة الانتشار، الذي يتعين تكييفه مع حقائق الواقع في منطقة عمليات البعثة. وينبغي للأمانة العامة من جانبها، تحسين معايير الإدارة والكفاءة، وتحسين آليات الدعم اللوجستي لعمليات حفظ السلام، وضمان استخدام الموارد بشكل فعال.

لقد قدم رئيس الصين في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التزاما مهما بدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتضغط الصين حاليا من أجل المضي قدما بتنفيذ هذا الالتزام في جميع المجالات. وقمنا خلال العامين الماضيين، بتدريب أكثر من ٨٠٠ فرد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وبعض البلدان المعنية، وأرسلنا أول كتيبة طائرات عمودية إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ونحن الآن بصدد تقديم معونة مالية قدرها ١٠٠ مليون دولار، إلى الاتحاد الأفريقي، وندعم قدرات حفظ السلام للبلدان المساهمة بقوات، ولا سيما من أفريقيا، التي تشكل إحدى أولويات الصندوق الاستئماني للسلام والتنمية التابع للأمم المتحدة. وفي شهر أيلول/سبتمبر، إستكملت الصين رسميا تسجيل قوتها الاحتياطية البالغ قوامها ٨٠٠٠ فرد، كآلية احتياطية للأمم المتحدة. وقد سبق لنا تجهيز وحدتي شرطة احتياطية لحفظ السلام، بموجب نظام تأهب قدرات حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. إن المجموعة الأولى من الموظفين والمعدات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة جاهزة للنشر السريع. وتظهر تلك الجهود دعم الصين النشط للأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام، والتزامها بالاضطلاع بمزيد من المسؤولية على الصعيد الدولي، مع الوفاء بالتزاماتها بوصفها جهة فاعلة رئيسية، ونعتقد أنها ستسهم إسهاما بناء في السلام العالمي والاستقرار الإقليمي.

وبوصف الصين أكبر البلدان المساهمة بقوات من بين الأعضاء الدائمين في المجلس، وثاني أكبر دولة مانحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها ستواصل الالتزام الأكيد والصادق بالحفاظ على السلام العالمي والانضمام إلى بقية العالم للنهوض بالقضية النبيلة المتمثلة في حفظ السلام بالأمم المتحدة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات قيمة.

ومن الواضح اعتماد أي عملية من عمليات حفظ السلام على تشكيل القوات المناسبة لكي تتمكن من إنجاز الولاية التي حددها مجلس الأمن. ولذلك، يعتبر وفد بلدي مسألة كفالة تشكيل القوات الاستراتيجية جزءا لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة الذي حدده الأمين العام. وشكّل إنشاء وتشكيل القوات الاستراتيجية، وخلية بناء القدرات ونظام تأهب قدرات حفظ السلام، خطوة هامة إلى الأمام من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/682) وتلقى مؤتمر القادة لعام ٢٠١٥، تسجيل التعهدات التي تتخذها البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة الذي بدأ بداية طيبة، ووفرت الاجتماعات الوزارية اللاحقة لوزراء الدفاع التي عقدت في لندن وباريس، زخما إضافيا لتلك المبادرة الهامة. إن أوكرانيا فخورة بأن تكون من بين الدول التي انضمت إلى عملية إعلان التبرعات منذ البداية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي، بوصفه أحد المشاركين في كل تلك الاجتماعات، سيشارك أيضا في الاجتماع الوزاري لوزراء الدفاع الذي سيعقد في فانكوفر، الشهر المقبل.

وزود إنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام عمليات حفظ السلام بالقدرة على تشكيل القوة والمرونة والقدرة على

التنبؤ، وهي ثلاثة أمور كانت بحاجة ماسة إليها منذ وقت طويل. ونتيجة لذلك، وفيما يخص المعدات والخبرة، أصبحت عمليات حفظ السلام أكثر تكيفا، من أجل الاضطلاع بالمهام المنوطة بها. ومع ذلك، وكما تشير المذكرة المفاهيمية، لا يزال هناك الكثير من الفرص لتحسين كفاءة تنفيذ الولاية في الميدان. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على عدد من السبل التي يمكن للمجلس من خلالها الإسهام في تعزيز تشكيل القوات لعمليات حفظ السلام.

وينبغي للمجلس أن يرتقي بالحوار مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى مستوى جديد، وذلك من خلال فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام، وعن طريق مواصلة المشاورات الرسمية وغير الرسمية أثناء عملية إنشاء وتجديد الولايات. وفي هذا الصدد، أسعدتنا ملاحظة انعقاد الاجتماع الفريق العامل الذي عقد قبل بضعة أيام فقط، بمشاركة أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، مما يمثل خطوة جيدة، تتماشى تماما مع المذكرة الرئاسية المنقحة S/2017/507، والقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، بشأن عمليات إصلاح حفظ السلام، الذي اعتمدناه قبل بضعة أسابيع فقط.

وينبغي تزويد البعثات بولايات واضحة ومتسقة وقابلة للتنفيذ، وفي نفس الوقت مرنة، صيغت وفقا للمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن يتلقى المجلس تقارير صريحة وموضوعية وفي الوقت المناسب من الأمانة العامة، فضلا عن تفاصيل مبادرات وخيارات الأمين العام الجريئة من أجل إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد أوكرانيا، في ذلك الصدد، خطط الأمين العام لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمانة العامة، ونتوقع أن يؤدي ذلك أيضا إلى تحسينات في المشورة الاستراتيجية المقدمة إلى المجلس. ومن الواضح أنه سيتعين علينا أن نرصد عن كثب ونقيم التقدم العملي الذي تحرزه كل بعثة على حدة في تنفيذ ولايتها، ونحدد البعثات التي تحتاج لإعادة الهيكلة وننظر إلى كل ولاية من منظور دعم الحل السياسي للنزاع المعني.

وفيما يتعلق بالثغرات في القدرات، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لضمان التمويل المناسب وتوفير ما يكفي من العتاد الجوي، للقتال والبضائع على حد سواء، فضلا عن الاستفادة من المعلومات الاستخبارية المتطورة والتكنولوجيات الحديثة. ويجب أن ينخرط المجلس بنشاط مع أطراف النزاع والبلد المضيف عند نظر المجلس في إنشاء ولاية أو تجديدها، بهدف تأمين استخدام العملية للتكنولوجيات الحديثة المناسبة. كما ينبغي له دعم وتيسير تعزيز القدرات الاستخبارية للعمليات من أجل تحسين تقديرها للحالة العسكرية. وجميع تلك الجوانب أهمية حاسمة بغية كفالة أمن العاملين في حفظ السلام وتنقلهم.

أخيرا وليس آخرا، يجب أن تزود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأفراد مدربين ومجهزين على النحو المناسب، قادرين على التصرف للاضطلاع بولايتهم في الميدان، وعلى استعداد للقيام بذلك. وينبغي كذلك أن يظل الحياد مبدأ يحظى بالأولوية عند النظر في تشكيل أفراد عملية حفظ السلام. وينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يرصد عن كثب تنفيذ القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وأن يواصل تقديم الدعم لمبادرات الأمين العام في مجال السلام والأمن، بما في ذلك القضاء على العنف الجنسي في بعثات الأمم المتحدة.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن أوكرانيا ستبذل قصارى جهدها لكي تظل شريكا موثوقا لمساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام، حتى في أوقات قد يحتاج فيها بلدي نفسه إلى مساعدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ضوء استمرار العدوان الأجنبي.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الإعلامية، وممثل كندا، على

موافاتنا بآخر المعلومات عن الاجتماع المقبل لوزراء الدفاع في فانكوفر وعلى استضافته. وأثني بصفة خاصة على بنغلاديش على إسهامها اليوم. فمداخلة بنغلاديش، بصفتها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، تكتسي أهمية بالغة. كما أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا لبنغلاديش على فقدانها مؤخرا لحفظة سلام في مالي قبل بضعة أيام فقط.

وأود أن أبدأ بالإشادة بجميع الرجال والنساء الذين يعملون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أنقذوا بفضل التزامهم وتفانيهم عددا لا يحصى من الأرواح. وجاد الكثير منهم بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة، كما قال آخرون، ونحن مدينون لهم بعرفان كبير.

وبالنسبة لنا، فإن اقتراح الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن يهدف إلى تهيئة إطار أفضل لجهود أكثر فعالية للأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أن نقدم له دعمنا الكامل وأن نقف صفا واحدا خلفه في ذلك المسعى. إن اقتراحه يهدف، من بين أمور أخرى، إلى تقوية الصلة بين الاستراتيجيات السياسية والعمليات. فذلك شرط مسبق للنجاح، ويجب أن يظل نقطة انطلاقنا عندما ننظر في الطريقة المثلى لتشكيل عمليات السلام. ومن الضروري ضمان أن تكون عمليات حفظ السلام مزودة بالقدرات التي تحتاج إليها منذ البداية.

كما يجب علينا أيضا أن نواصل استكشاف خيارات ملموسة لتمويل أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر لجميع عمليات السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق الاشتراكات المقررة. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الإصلاح والكفاءة ليسا في الأساس من المسائل المتعلقة بالميزانية. فهما يتعلقان بتقديم نتائج أفضل باستخدام الموارد المتاحة. وينبغي أن تقاس الكفاءة بالنتائج التي يمكن تحقيقها، ومعايير النجاح ومؤشرات الأداء بشأن جودة حفظنا للسلام وتوفير الحماية لمن يحتاجون إلى الحماية.

والولايات التي تتسم بمزيد من الواقعية والمرونة وتحظى بالأولوية وتتكيف مع سياقها بصورة أفضل ستزيد من احتمال التوصل إلى نتيجة ناجحة. ويجب أن تكون هناك فرص لتصحيح المسار والتعديل عندما لا تسير الأموركما ينبغي. وهذا يتطلب بذل جهود جماعية من الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ومن شأن المرونة أن تكفل تصميم العمليات خصيصا للتحديات المحددة في الميدان. ولتحقيق ذلك، يجب أن نمكن الموجودين في الميدان ونعزز القدرات القيادية، كما يقترح الأمين العام.

وينبغي أن توجه الخطط التشغيلية – المستندة إلى أهداف واضحة وقابلة للقياس، مشفوعة بمقاييس مرجعية للمتابعة وتقديم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن – تخطيط البعثات المتكاملة والقيادة. ويمكن لإدراج المعايير العملياتية للنجاح أن تساعد على تسلسل خطة الحملة ومن ثم تخفف من عجز القدرات.

ويتطلب كل ما سبق تحليلات مستنيرة من الأمانة العامة، بما في ذلك مشورة استراتيجية عسكرية وشرطية سليمة، استنادا إلى ملاءمة قوام القوات لأداء المهام. وكما سبق أن قال العديد من الزملاء، فإن تحسين قدرة المجلس على إسناد ولايات دينامية واستراتيجية للبعثات سيتطلب المزيد من الصراحة في الطريقة التي يقدم بها الأمين العام التقارير إليه ويعرض الخيارات ليُنظَر فيها.

كما أن تعزيز الفهم المشترك للاحتياجات التشغيلية، الذي يتم تشاطره مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة خلال عملية تشكيل القوات، سيمكن البلدان المساهمة الأصغر من تزويد الأمم المتحدة بقدرات فريدة. ومن الأمثلة على ذلك مساهمة بلدي، إلى جانب النرويج والبرتغال وبلجيكا والدانمرك، بطائرات للنقل الجوي من طراز C-130 لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويتمثل مثال آخر على ذلك في أفرقة التدريب المتعددة الجنسيات لتدريب الموظفين في مقر بعثة الأمم المتحدة في الميدان من أجل تحسين تماسك القيادة والتحكم.

إننا نرحب بالقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن آلية لسد الثغرات القائمة فيما يتعلق بتشكيل القوات، بما في ذلك عن طريق التدريب وبناء القدرات بفعالية وكفاءة. وتقع على البلدان المساهمة بقوات مسؤولية ضمان إعداد حفظة السلام وتدريبهم وتجهيزهم على النحو الصحيح للتصدي للتحديات التي ستواجههم في الميدان.

إن اجتماعات البلدان المساهمة بقوات المتعلقة بعمليات السلام تتسم بالأهمية. غير أنه يتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة للتفاعل بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، وبالتالي نمكن الأمين العام من تزويد المجلس بمشورة عسكرية وشرطية متعمقة واستراتيجية. ولذا فإننا بحاجة إلى عمليات موحدة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها للتعاون الثلاثي والحوار. وقد أدى الاجتماع الإضافي للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في كانون الثاني/يناير، إلى عملية أكثر انفتاحا أسهمت في نهج الأمانة العامة الجديد والمرحب به المتمثل في تشكيل قوات استراتيجية خاصة بكل بعثة. وقد أدى ذلك إلى مؤتمر تشكيل قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في أيار/مايو. إننا نعتقد حقا أن هذه الصيغة يمكن أن تعزز عملية تشكيل القوات.

وكما نتفق جميعا، يجب أن تتقيد البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة تقيدا تاما بسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إننا نشيد بالأمين العام على قيادته بشأن هذه المسألة، بما في ذلك الحدث المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي نظم خلال الأسبوع الرفيع المستوى. ويجب علينا أن نكون مستعدين، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، للاستعاضة عن الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة عند عدم اتخاذ الخطوات المناسبة للتحقيق في الادعاءات.

ويساورنا قلق عميق إزاء تزايد المخاطر التي يواجهها الخوذ الزرق لدينا في بيئات صعبة ومعقدة. وتقع على المجلس، إلى جانب البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، المسؤولية عن ضمان تزويد القادة والجنود الذي نبعثهم إلى الميدان بكل الأدوات التي يحتاجونها لحماية كل من المجتمعات المحلية التي يخدمونها وأنفسهم. إننا نؤيد القدرات الجديدة، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة والعتاد الجوي المؤهل وأصول استخبارات حفظ السلام، تأييدا قويا. فهي مضاعفات قوة رئيسية يمكنها أن تؤدي إلى تحسين الأداء والحد من الخسائر البشرية. ومن شأن عدم تطوير هذا النوع من القدرات أن يعرقل قدرة قوات الأمم المتحدة على حماية نفسها وحماية المدنيين. فستمكننا هذه القدرات، إلى جانب تعزيز التدريب والمعدات، من أن نصبح أسرع ونؤدي عملنا بشكل أفضل مع تقليل المخاطر التي نتعرض لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلوغ هدف أن تكون نسبة ١٥ في المائة على الأقل من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين من الإناث في الميدان سيزيد من فعالية أداء البعثات.

وخلاصة القول، إننا نرى أن تشكيل القوات يمكن أن يستفيد من زيادة الانفتاح والشفافية في العملية ومزيد من الصراحة ومشورة استراتيجية عسكرية وشرطية أفضل من الأمين العام إلى المجلس وتعاقب الولايات مع مهام مرتبة حسب الألوية واستخدام قدرات جديدة معززة تحد من المخاطر وتحسن الأداء.

إن لبلدي تقليدا عريقا في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، بمشاركة أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من النساء والرجال السويديين فيها حتى الآن. وقد ظل التزام السويد ثابتا، من المجموعة الأولى من المراقبين العسكريين الذين شاركوا في مرتفعات الجولان في عام ١٩٤٨ إلى مشاركتنا الحالية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وسنواصل المساهمة والقيام بكل ما في وسعنا لكفالة أن تتمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم ووفدكم على اقتراح عقد هذه الإحاطة الإعلامية. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على ملاحظاته وممثلي بنغلاديش وكندا على ما قدماه من مساهمات.

يتعرّض الاستقرار الدولي للخطر بشكل متزايد. لذلك ينبغي لجميع الدول الأعضاء، في حدود قدراتها الذاتية، أن تقدم مساهمة كفؤة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتقوم إيطاليا بدورها باعتبارها مقدمة للخدمات الأمنية على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى أننا أحد أكثر الجهات سخاء بالمساهمة المالية في ميزانية حفظ السلام، فإننا أيضاً أكبر المساهمين بذوي الخوذ الزرق من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ونشارك حالياً في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان، بأكثر من ١ ٠٠٠ وحدة، وقبرص مالي، وفي فريق المراقبين العسكريين في الهند وباكستان.

ومع ذلك، وفيما يتجاوز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن قوات الدفاع والشرطة تقدم أيضاً المساعدة والحماية في مناطق أخرى في جميع أنحاء العالم – من الصومال إلى أفغانستان، ومن العراق إلى ليبيا، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل والخليج العربي والبلقان وأوروبا الشرقية. وحيثما يلزم تقديم المساعدة من جانبنا، لا يدّخر بلدي جهداً في بناء القدرات في جميع المجالات، من توفير الأمن على الحدود إلى توفير الأمن خلال الانتخابات، ومن العدالة والممارسات الإصلاحية إلى مكافحة الجريمة المنظمة وجميع أشكال الاتجار بالبشر.

إن في عمليات حفظ السلام ثغرات في القدرات. وثمة حاجة ملحة إلى أن يعمل العتاد الجوي على تحسين تنقل القوات والعتاد الطبي لتوفير المساعدة والإجلاء الطبي السريع وإجلاء المدنيين عند الضرورة، وأن تعمل الوحدات على التخلص من الذخائر المتفجرة وإزالة الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتُعَد التكنولوجيا الحديثة حاسمة لتعزيز سلامة وأمن قوات حفظ السلام. وقد حسّن استخدام طائرات مسيرة من دون طيار في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من جمع المعلومات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة وقدّم الإلمام المحسّن بالحالة وهو أمر حيوي لسلامة وأمن حفظة السلام وحماية المدنيين.

وفّرت إيطاليا موارد كثيرة في نظام تأهب قدرات حفظ السلام من حيث وحدات المناورة التي تكملها عناصر المساعدة. ومنذ أن أنشئ النظام في عام ٢٠١٥ أيّدناه تأييداً تاماً، وقدّمنا وحدات من القوات الوطنية التي يتم إعدادها مع مجموعة من دورات التدريب المخصص. وسوف نؤكد التزامنا في الاجتماع المقبل لوزراء الدفاع في فانكوفر.

وثمة ثغرة كبيرة أخرى في عمليات حفظ السلام وهي دور المرأة وحضورها. وكما جاء في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن – وخاصة القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)– نحتاج إلى زيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن تبذل جميع الدول الأعضاء المزيد لتحقيق تلك الغاية. ومن شأن تعيين عدد متزايد من النساء على الصعيد الوطني في الوقت الراهن أن يؤدي إلى مزيد من التوازن بين الجنسين في الأجل المتوسط. إن مشاركة المرأة على جميع المستويات أمر أساسي من أجل تحسين الفعالية والأداء للبعثات. ولا غنى عن دورها في جميع جهود السلام والأمن.

والتدريب أمر حيوي لتحسين القدرة وضمان الوفاء بالولايات بشكل فعال على أرض الواقع. ومنذ عام ٢٠٠٥، قام مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا – الذي تديره قوات الدرك لدينا، جنباً إلى جنب مع مدربين من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الأفريقية والأوروبية – بتوفير التدريب المؤهل للأمم المتحدة لحفظ السلام، استناداً إلى المعايير المهنية والأخلاقية السامية، من خلال وحدات تدريبية محددة

بشأن سيادة القانون، والقانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، وحماية التراث التاريخي والثقافي، ومنع العنف الجنسي والجنساني في النزاعات، وخطة المرأة والسلام والأمن الأوسع نطاقاً.

تضع تلك البرامج التدريبية معايير ونهجاً تشغيلية مشتركة لتُطبق أثناء نشاط الشرطة الشاقّ. ونحن مقتنعون بأن عمليات السلام في المستقبل ستعتمد بشكل متزايد على الوحدات الشرطية المتخصصة التي تركّز على تحقيق الاستقرار، وسيادة القانون، والعدالة، وحماية المدنيين، تمشياً مع إصلاح هيكل السلام والأمن الذي يتوخاه الأمين العام، والذي يؤكد على الحاجة إلى زيادة التركيز على الوقاية والوساطة وبناء السلام.

ولذلك فمن الأهمية بمكان تدريب حفظة السلام على حماية الناس والقيم والمبادئ الرئيسية من أجل كفالة مصداقية وسمعة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أود أن أسلّط الضوء على أن إيطاليا قد انضمت إلى دائرة القيادة التي أنشأها الأمين العام من أجل منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ووقّعت على الاتفاق الطوعي من أجل القضاء على آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وساهمت في الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وينبغي ألا ننسى اللوجستيات في مجال التخطيط الاستراتيجي. إن قدرة العمليات على الوفاء بولاياتها وإنجازها يتصل اتصالاً وثيقاً بسرعة انتشارها والفعالية التشغيلية للبعثات الميدانية. إن مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، الذي كان موجوداً في بريندیزي منذ عام ١٩٩٤، هو محور أساسي في تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وينبغي لنا تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في تقديم الخدمات. وينبغي لنا أيضاً أن نولي إدارة البصمة البيئية للبعثات الميدانية اهتماماً طوال دورات حياتها. إن بصمة بيئية أخف من شأنها أن تتيح تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، وتحسين السلامة والأمن للقوات العسكرية والمدنيين في البلدان المضيفة، وفي نهاية المطاف تحسين تنفيذ الولايات.

وأخيراً، نحن ملتزمون تمام الالتزام بالعمل معاً من أجل بعثات سلام أكثر نجاحاً وذكاء وأكثر فعالية. ولذلك نحتاج إلى تزويد البعثات بالقدرات التي تحتاج إليها للوفاء بولايتها، مع مراعاة الأهمية الحاسمة للعنصر البشري. ولذلك أود أن أشكر جميع الرجال والنساء الذين خدموا ويخدمون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. كما أشيد بجميع الذين جادوا بأرواحهم عبر السنين.

السيد إنشاوستي خوردان (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية المفيدة جداً، التي تمكننا من الفهم بمزيد من التفصيل لواحد من الأنشطة الرئيسية الرامية إلى توطيد السلام والأمن الدوليين. ونحن ممتنون بالقدر نفسه لممثلي بنغلاديش وكندا على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

بادئ ذي بدء، نعرب عن أخلص وأصدق الإشادة بجميع أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم الذين لا يألون جهداً في الوفاء بمهامهم. وعلى نفس المنوال، فإننا ممتنون للبلدان التي تساهم بقوات – سواء كانت من الأفراد العسكريين أو أفراد الشرطة أو المراقبين أو الموظفين المدنيين – على سخائها وتضامنها مع الالتزام بنظام الأمم المتحدة والبلدان التي تعاني من تقلبات الصراعات.

وفي إطار عمليات حفظ السلام، فإن عملية تشكيل القوات التي تقوم بها الأمم المتحدة تستتبع بوضوح نظاماً معقداً يجب أن يوضع ويُنفّذ في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بما يتماشى مع الحقائق على أرض الواقع وبالتشاور مع البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات. وبناء على ذلك، ومن أجل التقديم الفعال للموارد الاقتصادية والبشرية والمادية اللازمة للبعثات، يتطلّب الأمر تحليلاً تقنياً ولوجستياً، وفي المقام الأول، تحليلاً سياسياً،

وفقاً للولايات التي يصممها المجلس، والتي يجب أن تكون أكثر واقعية ودقة وتركيزاً.

وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد والأدوار المتباينة في بعثات حفظ السلام، فإننا نعتقد أنه يجب تعزيز قدراتها. ويجب ألا يكون تشكيل القوة مجرد عمل ومسؤولية لمكتب الشؤون العسكرية أو دائرة تشكيل القوات. بل يجب أن يكون نتيجة أوجه التآزر بين جميع الدول الأعضاء في النظام، الأمر الذي يجب أن يتضمن العناصر التي تولد الاتساق في التخطيط والتقييم في أعقاب البعثات. ومن هذا المنطلق، يجب تقاسم المسؤولية.

ونعتبر أن من الحيوي أن يكون تنفيذ عمليات التحليل والتخطيط للبعثات أقل بيروقراطية. ويجب أن تكون المفاهيم العامة للعمليات ذات أولوية وترتبط في الوقت نفسه بالقرارات السياسية التي يُصدرها مجلس الأمن عند تصميمه للولايات. ومن هذا المنطلق، يجب علينا اختبار قدرة منظمتنا على تصميم وتنفيذ ولاية تكون مناسبة للاحتياجات على أرض الواقع. ونعتقد أن من الضروري تحسين سرعة الأداء المؤسسي لنشر القوات واختيار أحسن القوات تدريباً وتلك التي لديها تخصص أكبر للاستجابة في السياقات غير المتناظرة المتزايدة التعقيد.

ومن الواضح أن الساحة الدولية ليست ساكنة. فهي تمر بتحولات كبيرة. والتهديدات المستمرة الواقعة على السلم والأمن الدوليين من قبل الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية تسلّط الضوء على الحاجة إلى إخضاع بعثات حفظ السلام إلى تغييرات هيكلية تمكنها من التكيف مع السياقات الخاصة بكل منها بمزيد من الكفاءة من أجل صد تلك التهديدات.

ونسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل تحقيق أهداف الولايات السارية، وندعو إلى الوحدة بين جميع الجهات الفاعلة، لتعزيز المجالات المالية والتكتيكية والعملياتية والاستراتيجية على أرض الواقع، في امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة، وفي ظل الاحترام التام لمبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعمل العوامل المادية والتكنولوجية على جعل بعثات حفظ السلام أكثر فعالية في الاضطلاع بمهامها. وتجدر الإشارة إلى أن توفير المعدات الكافية وتدريب القوات ليس من مسؤوليات البلدان المساهمة بقوات فحسب، بل أيضا من مسؤوليات منظمتنا ككل.

وختاما، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه لا يمكن لأي بعثة لحفظ السلام أن تنجح إذا لم تحظ بمساندة البلد المضيف ودعمه. وفي هذا الصدد، فإن استمرار وسلاسة التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين البعثات والسلطات المحلية أمر أساسي.

السيدة تاشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وكيل الأمين العام لاكروا، وسفيري كندا وبنغلاديش، على ما قدموه من إسهامات ومعلومات مستكملة.

يسر الولايات المتحدة أنها أدت دورا هاما في إعادة تركيز الأمم المتحدة والدول الأعضاء على أهمية تشكيل القوات في مؤتمر قمة القادة في عام ٢٠١٥. واعترافا بالأهمية الحاسمة لعمليات السلام المتعددة الجنسيات والتحديات التي تواجهها، فقد احتشد المجتمع الدولي في مجموعة من المؤتمرات الوزارية الرامية إلى زيادة التوعية بشأن نقص القدرات في مجال حفظ السلام وتوسيع نطاق الموارد المتاحة لمعالجة أوجه النقص.

ومنذ مؤتمر القمة الأول المعقود هنا في نيويورك، ركزت هذه الاجتماعات على النتائج المراد تحقيقها. ونحن سعداء بما حققته تلك المؤتمرات، حيث قدم أكثر من ٤٠ وفدا تعهدات ترمي بصورة أساسية إلى تحسين عمليات حفظ السلام. وتتحول تلك التعهدات، منذ ذلك الحين، إلى أصول ملموسة تلبي الاحتياجات الحيوية للبعثات في الميدان، مثل الوحدة الهندسية النيبالية المنتشرة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والمروحيات التكتيكية

السنغالية التي تم إرسالها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ووحدة القوات الخاصة الكرواتية المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ومن خلال تعاوننا الثنائي في عمليات السلام وبرامج بناء القدرات، فإن الولايات المتحدة تواصل مساعدة البلدان الشريكة على التطوير التام للقدرات المتعهد بها، لا سيما تلك التي تعالج الثغرات المزمنة في القدرات. ومن جانبنا، تعهدت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ بإعداد وتقديم منهج لمعالجة ضبط الأمن في البيئات المتطرفة وإضافة تدريب متخصص لزيادة قابلية بقاء حفظة السلام وأفراد الشرطة في البعثة. وحتى الآن، دربنا أربع وحدات شرطة مشكلة كاميرونية ستنتشر في جمهورية أفريقيا الوسطى ووحدتي شرطة مشكلتين سنغاليتين ستنتشران في مالي.

ونتطلع إلى اجتماع وزراء الدفاع في فانكوفر بوصفه فرصة لتحليل التعهدات الجديدة وتوطيد التعهدات القائمة. ومع ذلك، فإن التبرعات المعلنة وحدها لن تلبي المطالب المتزايدة في مجال حفظ السلام. وتشجع الولايات المتحدة على تسجيل جميع التبرعات المعلنة لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من تحويل الالتزامات في نهاية المطاف إلى عمليات نشر فعلية، وزيادة في القدرات وعمليات حفظ سلام أفضل.

وبما أن ولايات البعثات والبيئات التشغيلية تتزايد تعقيدا، فإننا بحاجة إلى وحدات مدربة ومجهزة بشكل كامل لتحقيق الآثار المنشودة في الميدان. ويعني ذلك وحدات حفظ سلام مدربة تدريبا على المهارات الأساسية العسكرية والشرطية على حد سواء، وكذلك على الاحتياجات لخاصة بالبعثة. وما برح عمل خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها مفيدا في تسجيل وتقييم حفظة السلام المحتمل نشرهم.

ومنذ إنشاء هذه الخلية ونظام تأهب قدرات حفظ السلام، شهدنا تحسنا في الكيفية التي يمكن بها لإدارة عمليات حفظ السلام أن توجه تشكيل القوات وعمليات النشر. ومن المهم لنجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تحدد المنظمة أنسب القوات لبعثات حفظ السلام وتوسيع قاعدة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. نحن بحاجة إلى مواصلة تحسين السرعة والأساليب التي تستخدمها للقيام بذلك.

ولمواكبة التقدم الذي شهدناه فيما يتعلق بتشكيل القوات، تحتاج الأمم المتحدة إلى تحسين التنبؤ بالاحتياجات المقبلة، بما في ذلك الوحدات البرية، بل أيضا في مجالات القيادة والدعم ونظم المعلومات والتنقل. إن إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النوع من التخطيط الاستراتيجي، وتحسين القدرة على الإنذار المبكر والتغييرات الهيكلية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، من شأنها تمكين قادة الأمم المتحدة من الاستجابة للأزمات الجديدة بسرعة وحزم.

بالإضافة إلى خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها ونظام تأهب قدرات حفظ السلام، نؤيد مواصلة تطوير سياسة إدارة عمليات حفظ السلام لضمان التأهب العملياتي وتحسين الأداء بوصفها أداة حيوية لجمع البيانات عن أداء القوات والقادة. إن حفظة السلام هم بحق الخطوط الأمامية للمجتمع الدولي. ونظرا لأن نجاح البعثات يمكن أن يكون مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدنيين الذين يعتمدون على حفظة السلام للحصول على الحماية، وكذلك بالنسبة لحفظة السلام أنفسهم، فإننا نحث الأمم المتحدة على جعل حماية القوات وقرارات نشرها تستند إلى بيانات الأداء الموضوعي.

إن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مثالٌ على الكيفية التي يمكن بها لاتخاذ القرارات المستندة إلى الأداء أن يؤدي إلى تحسينات ملحوظة في الكيفية التي تفي بها بعثات حفظ السلام بالولايات المنوطة بها. ولمعالجة أوجه القصور التي أدت إلى عدم تدخل جنود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عدة مناسبات لحماية المدنيين المعرضين للهجوم في قواعد

الأمم المتحدة وحولها، أوعز الأمين العام إلى البعثة الاضطلاع بعدد من الخطوات لتحسين الأداء. وقامت البعثة لاحقا بحماية قواعدها على نحو أفضل من الاعتداءات، وأعدت بصورة فعالة حفظة السلام للاستجابة للأزمات الإنسانية الناشئة، من قبيل حماية ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين المشردين الجدد في أيار/مايو.

ومن شأن التحليل المتسم بالشفافية والموضوعية للأداء الميداني من خلال سياسة تحسين الأداء والآليات القائمة الأخرى أن يدعم تحديد الثغرات في القدرات ويساعد الداعمين الثنائيين لحفظة السلام على تحسين توجيه المساهمات بغية الوفاء باحتياجات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وسيساعد البلدان المساهمة بقوات على تفهم المجالات حيث تقوم الحاجة إلى التحسينات، وسيساعد الجهات المانحة على مضاهاة التدريب والمعدات المساهم بها مع الاحتياجات القائمة.

وبوصف الولايات المتحدة جهة مانحة، فقد قدمت إلى البلدان المساهمة بقوات دعما على الصعيد الثنائي في مجال بناء القدرات تربو قيمته على ربع مليار دولار، وتلك النظم يمكن أن تساعدنا على تحديد المساعدة في المستقبل. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعم بقوة الأمم المتحدة في العمل على تعزيز الكيفية التي تقوم بإدارة وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاحتياجات التشغيلية لحفظ السلام وأداء الوحدات في الميدان. إن زيادة توافر المعلومات الموضوعية من أجل دعم عملية صنع القرار القائمة على الأداء ستجعل البعثات أكثر فعالية على أرض الواقع، وستعزز الشرعية الإجمالية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

نحن ملتزمون بمساعدة حفظة السلام على تحسين التدريب والقدرات، ولكن إذا لم تتمكن قوات بعثة ما على الوفاء بولايتها، فمن الضروري أن نعرف ويجب أن نكون مرنين بما فيه الكفاية لتغيير النهج الذي نتبعه. ونحن مدينون بذلك القدر لكل من حفظة السلام والبعثات الهامة جدا الذي تم إرسالهم إلى إنجازها.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفدي فرنسا والمملكة المتحدة على مبادرتهما المشتركة بعقد جلسة بشأن موضوع تشكيل القوات الاستراتيجية في عمليات حفظ السلام. كما أشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا والممثلين الدائمين لبنغلاديش وكندا على إحاطاتهم الإعلامية.

تعتقد أوروغواي أن تعزيز تشكيل القوات الاستراتيجية هو عنصر أساسي في زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. إن توافر أفراد نظاميين ومدنيين مدربين ومجهزين بالقدر الكافي في الوقت المناسب هو أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام. وبالمثل، لا يمكننا أن نتصور تنفيذ ولايات البعثات بشكل كامل، إذا لم تكن لديها القدرات التي تتناسب مع التحديات التي يجب أن تواجهها.

ومن المهم الاعتراف بأن الأمانة العامة قد أحرزت تقدما مشجعا في عملية الإصلاح – استنادا إلى التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)– ولا سيما في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، كما أحرزت الدول الأعضاء تقدما على العموم. وعلى سبيل المثال، فإن إنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، إلى جانب نظام تأهب قدرات حفظ السلام، أسهم إسهاما كبيرا في ضمان زيادة توافر قدرات حفظ السلام ونشرها في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع الأمانة العامة على مواصلة جهودها، بالتنسيق بشكل وثيق مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

إن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي يأذن بالولايات، يتحمل المسؤولية المباشرة عن كفالة أن تتوفر لأفراد حفظ السلام المنتشرين الظروف المثلى للوفاء بواجباتهم.

إن مفهوم اليوم يتناول باقتدار مسألة الجهود التي يمكن لمجلس الأمن أن يبذلها من حيث تشكيل القوات الاستراتيجية

للمساهمة في نجاح عمليات حفظ السلام. ويرى وفد بلدي أن المجلس يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا بالسبل التالية.

أولا، فيما يتعلق بمرحلتي تصميم عملية من عمليات حفظ السلام والتخطيط لها، وحتى مرحلة إعادة تشكيلها، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يولي مجلس الأمن أهمية أكبر لتحديد الاحتياجات والقدرات اللازمة للوفاء بالولاية. والتخطيط ينبغي أن يستند إلى أهداف واضحة وقابلة للتحقيق بمعايير مرجعية محددة الأولويات واستراتيجية خروج تسمح بتخفيض البعثة، وعملية انتقالية ملائمة إلى كيان يحل محلها عندما يتم استيفاء المعايير. ويكتسي التعاون الثلاثي بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة أهمية أساسية في ذلك الصدد.

وتقوم الأمانة العامة، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بدور حاسم في مجال تقديم الدعم الاستشاري في عمليات صنع القرارات، بما في ذلك، في جملة أمور، بشأن احتياجات محددة من حيث المعدات والموظفين. وفيما يتعلق بالمعدات، اسمحوا لي أن أضيف أن الحصول عليها لا يمكن أن ترتهن بالقدرة المالية للبلد بمفرده. فالتكنولوجيات الجديدة باهظة الثمن، وبالتالي من الضروري العمل على إيجاد بدائل للحصول عليها – فعلى سبيل المثال، من خلال تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والأمانة العامة والبلدان المانحة.

وعلاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بعمليات صنع القرارات، يجب على مجلس الأمن أن يراعي بصورة كاملة آراء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، لأنها هي التي تعمل في الميدان. ويمكن أن ييسر ذلك بقدر كبير في التخطيط للعمليات، مما يضمن قدرة ملاك الموظفين على الاستجابة للطلبات الجديدة. وعلى وجه التحديد، يتعلق الأمر بالعمل على تقليص الفجوات إلى أدنى حد بين القائمين على تصميم العمليات والتخطيط لها وإدارتها وتنفيذها، فضلا عن إبراز الفوائد الهائلة لإقامة علاقة مثمرة فيما بينهم.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن يُدَرَبَ الأفراد المنتشرون تدريبا كافيا، مع التركيز بوجه خاص على التدريب السابق للنشر. ومن الضروري أن يتم تثقيف وتدريب أفراد حفظ السلام لأداء المهام التي سيتم القيام بها في منطقة العمليات. وهذا يتطلب جهدا مشتركا من جانب البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة بغية تشجيع وضع المزيد من معايير التدريب لموظفيها، فضلا عن الأمانة العامة في تنفيذ برامج الرصد والتقييم ذات الصلة. ونشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني معا في وضع الأنظمة والمشورة وتنفيذها وتأكيدها في مجال التدريب على حفظ السلام، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان وحماية المدنيين، ولمكافحة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي.

ثالثا وأخيرا، ينبغي ألا نركز على تشكيل القوات فحسب، بل أيضا على تمكين قوات حفظ السلام من أداء وظائفها كاملة بمجرد نشرها. وذلك هو الموضوع الذي أشار إليه وفد بلدي باستمرار وعلى وجه التحديد طوال ما يقرب من عامين بصفته عضوا في مجلس الأمن. وللأسف، بما أنها مسألة متكررة في العديد من عمليات حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن يضطلع مسؤولية أكبر بشأنها. إننا نتكلم عن العقبات في الميدان التي لها أيضا أثر سلبي على فعالية عمليات حفظ السلام وكفاءتها. فمن ناحية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للقيود الوطنية –ما يسمى بالمحاذير – سواء كانت معلنة أو، أسوأ من ذلك، غير معلنة، بالنظر إلى أنها يمكن أن تقوض تنفيذ الولايات. ومن ناحية أخرى، ينبغي للمجلس أن يطالب البلدان المضيفة بأن تحترم احتراما تاما وتمتثل للشروط المتفق عليها في اتفاقات مركز القوات، التي تشكل الضمانات التي تحمي الأفراد الذين يساهم بهم بلد من البلدان طوعا في عمليات حفظ السلام.

كما يساورنا القلق لأننا شهدنا زيادة في وتيرة الهجمات المتعمدة على موظفي ومرافق الأمم المتحدة، التي أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات. وفيما يتعلق بهذه المسألة، نعتقد أنه ينبغي، في جملة أمور، أن نقوم بتوفير قواتنا بعدد أكبر من الأدوات لمواجهة الحقائق الجديدة – مثلا، تدابير الدفاع السلبي وتعزيز قواعد الاشتباك – فضلا عن استنفاد جميع السبل الممكنة لضمان تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم للمساءلة.

وفي الختام، من الناحية السياسية وكذلك في الميدان، يؤكد بلدي مجددا التزامه بتعزيز القدرات على تشكيل القوات في عمليات حفظ السلام. وعلى الصعيد السياسي، تتشرف أوروغواي بالمشاركة في استضافة اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام في فانكوفر في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن بين أمور أخرى، الهدف من هذا الاجتماع هو مواصلة الجهود الرامية إلى تشكيل القوات ومتابعة الوعود والتعهدات المقدمة من مختلف الدول الأعضاء في مختلف الاجتماعات المتعددة الأطراف التي عُقدت بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وفي الميدان،لا تزال أوروغواي تساهم بأفراد حفظ السلام في مختلف البعثات، وقد اختتمت مؤخرا مساهمتها في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عقب نجاح إغلاقها. ونؤكد مجددا التزامنا الثابت بعمليات حفظ السلام، بينما نواصل أيضا تقييم إمكانية تقديم تعهدات إضافية تمشيا مع قدراتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

وأود أن أشكر كل واحد من الحاضرين على بياناتهم، التي تسلط الضوء على أحد الأبعاد الأساسية التي ترتهن بها فعالية عمليات حفظ السلام، وهو تشكيل القوات الاستراتيجية. ويسر فرنسا أن تنظم هذه الإحاطة الإعلامية أثناء رئاستها، بالشراكة مع المملكة المتحدة. ويسرني أيضا أن بنغلاديش وكندا تمكنتا من تبادل خبراتهما ورؤيتهما. وأشكر الأمانة العامة على استثمارها في هذا المجال رئيسي من مجالات العمل، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام جون – بيير لاكروا، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشكل خاص.

إن المشكلة التي نوقشت في هذه الجلسة تنبع من الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت قواتها تحظى بالتدريب والتجهيز والقيادة على النحو المناسب. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يستجيب تشكيل القوات الاستراتيجية لثلاثة شروط على الأقل: الوضوح والابتكار والطابع العالمي.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نكون واضحين وعمليين بشأن احتياجات عمليات حفظ السلام. وتشكيل القوات ينبغي أن يستند إلى تحديد الثغرات الحالية والعناصر التي تعرقل تنفيذ العمليات. وهذا، بطبيعة الحال، شرط قصير الأجل، ويجب أن نكيف باستمرار قدرة عمليات حفظ السلام المنتشرة حاليا، ونحشد قدراتها الحيوية، مما يُمَكِّنُهَا من الاستجابة بسرعة إلى الأحوال المتغيرة في الميدان.

ولكن تشكل القوات مشروع طويل الأجل أيضا. وهي الأداة التي يجب علينا أن نرسي بها الأسس لعمليات حفظ السلام في المستقبل، والأداة التي يجب على الأمم المتحدة أن تستخدمها لاستباق القدرات من حيث الأفراد والمعدات والتكنولوجيا التي ستمكن العمليات من التصدي للنزاعات بعد خمسة أو عشرين عاما. ويسهم الحوار الثلاثي بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والأمانة العامة إسهاما كبيرا في هذه العملية. وينبغي لهذا النهج أن يحقق رؤية بشأن إمكانيات حفظ السلام ينبغي للمجلس أن يعززها بغية إنشاء ولايات طموحة وواقعية وقادرة على الاستجابة للتحديات القائمة في الميدان. ونرحب بالعمل الذي أُنجِزَ بالفعل من أجل تحقيق هذه الغاية، لا سيما في نيويورك ولندن وباريس في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فضلا عما سيتم إنجازه في الشهر المقبل

في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأشيد بالتزام كندا بتحقيق النجاح الكامل لذلك المؤتمر الوزاري الهام.

بالإضافة إلى احتياجات حفظ السلام في المجالات الطبية والجوية والتكنولوجية والهندسية، فقد مكن اجتماع باريس بشأن حفظ السلام في بيئة ناطقة بالفرنسية، من التذكير بشرط آخر، وهو وجوب أن يكون لعمليات حفظ السلام المهارات اللغوية الكافية باللغة الوطنية للبلد المعني، إذا أريد لها أن تكون قادرة على التصدي بفعالية للتهديدات وأن تكسب ثقة السكان وتضع الأسس للسلام الدائم. وبغية الاستجابة لهذا المطلب، قامت فرنسا، بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية والدول الأعضاء فيها، بوضع برامج اللغات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة غير الناطقة باللغة الفرنسية. .

ومن خلال مرصد السيد بطرس لحفظ السلام، الذي أطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فإنها تؤيد الجهود التي تبذلها البلدان الناطقة بالفرنسية والبلدان المساهمة بقوات لتطوير مشاركتها في عمليات حفظ السلام. وكما ذكرت بالأمس في اجتماع مائدة مستديرة نظم في مقر الممثلية الدائمة للمنظمة الدولية للفرانكفونية، أود أن أجدد دعوتي لجميع الدول الأعضاء المستعدة للقيام بذلك الانضمام إلى هذه المبادرة والمشاركة مع توجيهها.

أما بخصوص وضوح هذا الأفق، فيجب أن يسترشد تشكيل القوات بالطموح والابتكار. ومثّل إنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام في إطار عمليات حفظ السلام، خطوة تاريخية إلى الأمام. فهو يساعد على تحديد قوة احتياطية تتألف من جنود مدربين ومجهزين وعاملين، ولديها عقيدة استخدام ويمكن نشرها في أقل من ٦٠ يوما. نرحب بالتزام البلدان المساهمة بقوات مثل بنغلاديش، التي ألزمت نفسها بهذه الآلية. ونؤيد الجهود التي تبذلها هذه البلدان والأمانة العامة، ونؤيد مواصلة تطويرها وصقلها.

والعديد من الابتكارات الأخرى تبعت تلك المبادرة. وشكل المؤتمر المعني بتشكيل قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي عقد في أيار/مايو الماضي، معلما رئيسيا للتنبؤ في مجال قدرات حفظ السلام. ولذلك، نرحب بمبادرة عدد من الدول الأعضاء، بما فيها هولندا، وألمانيا، والأردن، وبلجيكا، والنرويج والبرتغال، لتنسيق توفير النقل الجوي على أساس متعدد السنوات. وقد وفر هذا النهج آفاقا تشغيلية راسخة للبعثة. ومع ذلك، يجب علينا أن نواصل جهودنا لأننا، وبعد مرور ١٨ شهرا على إذن مجلس الأمن برفع سقف القوات، فإن البعثة لا تزال تعاني من عجز في القوات يبلغ قرابة ٢ ٥٠٠ فردا – وهذه ثغرة يتعين ملؤها في البيئة الأمنية الحالية.

ولا بد من تشجيع هذه الالتزامات المشتركة، التي تجمع العديد من الدول الأعضاء لتشكيل قدرات بالغة الأهمية. وتنبع هذه الترتيبات من القدرات وأوجه التكامل لكل بلد مساهم، من حيث توفير القوات أو التدريب أو التمويل أو المعدات. إن فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بهذا، وهي توفر كلا من التدريب السابق للنشر، والتدريب العملياتي لأكثر من ٠٠٠ ٢٥ فرد عسكري أفريقي سنويا، في العديد من عمليات حفظ السلام المنتشرة. ويجب علينا بشكل جماعي تشجيع إقامة الشراكات الثلاثية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة القصوى من المبادرات الإقليمية.

أنتقل الآن إلى نقطتي الأخيرة. ولكي يؤتي تشكيل القوات ثماره، يجب أن يكون جزءا من نهج عالمي. إن مسألة نشر ودعم تشكيل القدرات تمثل عنصرا رئيسيا. ولا بد توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحديث النشر الاستراتيجي، بحيث يمكن نشر هذه الوحدات بسرعة حالما يتم تحديد الحاجة لها. كما يجب تكييف تقديم الدعم التشغيلي والاستراتيجي بحيث يمكن لهذه الوحدات أن تحدث تغييرا على المدى الطويل بعد أن يكون قد تم تزويدها بالموارد المناسبة.

يجب أيضا أن تأتي المسائل المتعلقة بالاستدامة والدعم الطبي في صميم شواغلنا. لا بد كذلك أن يسهم تحديث العمليات الإدارية، لا سيما من خلال التفويض والمساءلة الأقرب إلى الميدان، في أداء عمليات حفظ السلام. كما يتطلب النهج الشامل التطلع إلى خارج نطاق الوحدات العسكرية؛ ومن الضروري أيضا تعبئة القدرات الكافية في المجالين الشرطي والمدني. وفي العديد من مسارح العمليات، ينبغي أن تمكن زيادة نسبة النساء اللاتي يتم نشرهن في وحدات شرطة الأمم المتحدة من تحقيق استجابة أفضل في البعثات حيث يتم استدعاؤها لإنجازها. يجب على العناصر المدنية أن تكتسب الخبرة اللازمة للاضطلاع بمهامهم. وعلى أية حال، فإن الكفاءة اللغوية لا تزال تشكل عاملا أساسيا في نجاح حفظ السلام.

أما بخصوص تماسك الرؤية العالمية الواضحة والابتكارية لحفظ السلام، فيمكننا أن نكفل معا مواصلة الأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام الارتقاء إلى مستوى توقعات الجميع وتحقيق آمالهم. ويمكن للمجلس أن يطمئن إلى التزام فرنسا الثابت بتحقيق هذه الغاية.

استأنف مهامي الآن كرئيس للمجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.